جامعة قاصدي مرباح – ورقلة–
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية
تخصص علاقات دولية LMD

الموضوع :

النفط والعلاقات الدولية
(دراسة حالة الوطن العربي)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس تخصص علاقات دولية LMD

من إعداد الطالبة :
- فتيحـة غـراب

تحت إشراف :
عصـام بن الشيخ

2012/2013

بسم الله الرحمن الرحيم

«قالوا سبحانك لا علم لنا الا ما علمتنا

انك انت العليم الحكيم»

صدق الله العظيم

سورةالبقرة (32)

إهـداء

* الإهـداء

ر من يد ، وقاسينا أكثر من هم ، وعانينا الكثير من الصعوب

حمد الله نطوي سهر الليالي وتعب الأيام وخلاصة مشوارنا بين دفتي ه

العمل المتواضع.

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها

إلى والدتي العزيزة .

إلى من سعى وسقى لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل بشيء من أجل دفعي في

طريق النجاح الذي علمني أن ارتقي يلم الحياة بحكمة وصبر إلى والدي العزيز.

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي إلى إخوتي جمال –فريدة –

سمير سلمى ذكرى ....

إلى زوجة أخي زينب وعمتي لطيفة وإلى جدي علي وجدتي مسعودة وإلى روح

جدتي الطاهرة رحمة رحمها الله .....

إلى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح والإبداع إلى من تكاتفنا يدا

بيد ونحن نقطف زهرة تعلمنا إلى صديقاتي وزميلاتي سارة – سعاد – رباب –

جمعة

أحلام – أيمان – نو الهدى

شكر و امتنان

بادئ ذي بدء نشكر الله تعالى على توفيقه لنا في إتمام هذا العمل ونتقدّم بالشكر الجزيل و عظيم التقدير إلى من كانت لنا مشكاة نور ومنبع عطاء أستاذنا الفاضل **{عصام بن الشيخ}** الذي نتمنى له دوام التوفيق و الرقي في حياته المهنية و الاجتماعية.تحية شمّاء إلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية

كما نشكر السيد:

{بن راس عبد اللّطيف}

على تحمله معنا مشاق إنجاز هذا العمل. لا ننسى أيضا أن نشكر كل من ساعدنا من بعيد أو من قريب

...تحية لكل زملائنا و زميلاتنا وكل إخوة العلم والمعرفة.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
شكر وامتنان	
مقدمة	11
الفصل التمهيدي: تقديم عام للنفط (الإطار النظري للظاهرة المدروسة)	
المبحث الأول: نظرية الأمن الإنساني (الأمن الطاقوي نموذج)	02
المطلب الأول : الإطار المفاهيمي للأمن الإنساني	03
المطلب الثاني: تهديد الأمن القومي	03
المبحث الثاني: نظرية النزاع الدولية	05
المطلب الأول: الإطار المفاهيمي النزاعات الدولية	07
المطلب الثاني: أهم نظريات النزاعات الدولية	08
المبحث الثالث: النظرية الواقعية الجديدة	10
المطلب الأول: مفهوم الواقعية الجديدة:	10
المطلب الثاني: الفرضيات الأساسية للواقعية الجديدة	19
خلاصة	20
الفصل الأول : أهمية النفط واستخداماته بالأمن القومي للدول	
المبحث الأول: أهمية النفط في بناء العلاقات الدولية	25
المطلب الأول : أهمية النفط بالنسبة للدول	25
المطلب الثاني: أهمية النفط بالنسبة OPEC	27
المبحث الثاني: النفط والأمن القومي للدول (تجربة OPK)	29
المطلب الأول: مستوى اعتماد الدول الكبرى على النفط كمصدر للطاقة	29

المطلب الثاني : وسائل ضمان أمن النفط:	32
المبحث الثالث: الخارطة العالمية لمتابعة النفط الطاقة الاحفورية	36
المطلب الأول: خريطة توزيع منابع النفط	36
المطلب الثاني: خريطة البترول لقارات العالم	38
الخلاصة	43
الفصل الثاني : التهديدات و التحديات المهددة للأمن الطاقوي	
المبحث الأول : التهديدات و التحديات المهددة للأمن الطاقوي	45
المطلب الأول :تهديدات أمن الطاقة الاحفورية في العالم	45
المطلب الثاني : أخطار تهدد أمن الطاقة العربي	46
المبحث الثاني: الإستراتجية الغربية لفرض التبعية علي قطاع النفط	51
المطلب الأول:سياسة التبعية	51
المطلب الثاني: إنشاء وكالة الطاقة الدولية	51
المطلب الثالث :استخدام استراتيجية الاقتراب غير المباشر لتطويق الدول المنتجة للنفط عن طريق :	53
المبحث الثالث:التشريعات الوطنية لحماية الطاقة الاحفورية حالة الجزائر	55
المطلب الأول :قانون المحروقات	56
المطلب الثاني: شرح القانون	58
الخلاصة	68
الفصل الثالث :النفط العربي والخليجي والحرب علي العراق(بحر قزوين تهديدات ايران	
المبحث الأول :النفط العربي والخليجي والحرب علي العراق(بحر قزوين تهديدات ايران)	70
المطلب الأول :الطاقة الإنتاجية للنفط العربي	70
المطلب الثاني :احتياطات النفط في الوطن العربي	71

المطلب الثالث: الحرب على العراق	73
المطلب الرابع :نظرة ايران لبحر قزوين	74
المبحث الثاني : كيفيات ضمان الأمن الطاقوي العربي	76
المطلب الأول:واقع الطاقة العربية والآليات تأمينها	76
المطلب الثاني: تأمين الطاقة و استدامتها	76
المطلب الثالث :دور الطاقة البديلة في تأمين الطاقة	78
المبحث الثالث: مستقبل النفط في العلاقات الدولية	82
المطلب الأول:رؤية المدرسة التقليدية للطاقة لمستقبل النفط	82
المطلب الثاني:رؤية المدرسة الحديثة للطاقة لمستقبل النفط	82
المطلب الثالث: السياسة الطاقوية الخارجية الامريكية اتجاه المنطقة	83
المطلب الرابع :مستقبل العلاقات الأمريكية مع دول الخليج العربية	84
الخلاصة	86
التوصيات	87
الخاتمة	88
الملاحق	
قائمة المراجع	

مقدمة

منذ اكتشاف النفط في البلاد العربية، أصبحت هذه البلاد محلاً للصراع الدولي من اجل السيطرة عليها. وقد إزدادت أهمية النفط العربي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، عندما إتضح إن موارد الطاقة المتاحة في أوربا واليابان أصبحت غير كافية لسد احتياجاتها لإعادة البناء فيهما. لقد كان الفحم حتى ذلك الوقت يمثل نحو 85% من احتياجات المنطقتين من الطاقة. ولم يعد الإنتاج المحلي يفي بتلك الإحتياجات.

كما تحولت الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1948 الى مستورد صاف للنفط بعد أن كانت مصدراً صافياً له. وكانت الشركات الغربية والأمريكية تسيطر سيطرة تامة على استكشاف وإنتاج الزيت الخام وتسعيره. مما مكنها من زيادة عمليات الاستكشاف وزيادة عمليات الضخ والضغط على الأسعار وتخفيضها الى ادنى الحدود.

هكذا إرتفع تدفق النفط العربي من نحو 1,1 مليون برميل/يومياً عام 1950 الى 15 مليون/يومياً عام 1970 ثم الى 22,5 مليون برميل/يومياً عام 1979 وهو عام الذروة' ومع إنتاج العالم من النفط في إزدياد مطرِد خلال الفترة ذاتها، إلا إن الإنتاج العربي كان أسرع نمواً، حيث إرتفع نصيب المنطقة العربية من الإنتاج العالمي (خارج اقتصاديات التخطيط المركزي والتي كانت مكتفية ذاتياً) من نحو 10% عام 1950 أى نحو 37.5% عام 1970 والى نحو 45% عام 1979.

يبقى أن نشير الى أن 88% من الطاقة الإنتاجية للدول الست التي تقع في منطقة الخليج العربي. مما يؤكد الأهمية الحاسمة للنفط العربي في إمدادات الطاقة العالمية. إن هذه النتيجة تنقل مسؤولية تنسيق العرض العالمي للنفط بصفة أساسية الى المنطقة العربية، إذا ما أضيفت إليها احتياطات الدول العربية الأخرى للمساهمة في تلك الاحتياجات مثل سلطنة عمان والجزائر وليبيا. وقد لا نبالغ إذا توقعنا إن المنطقة العربية، ومعها إيران، يمكن أن تمسك بمفاتيح الإمدادات النفطية العالمية بحلول 2020.

إضافة الى هذا فإن النفط العربي يتمتع بمركز تجاري ممتاز في السوق العالمية للنفط إذ تبلغ صادرات النفط العربية نحو 18 مليون برميل/يوم أو ما يمثل نحو 45% من الصادرات النفطية العالمية التي بلغت عام 1998 نحو 40,4 مليون برميل/يوم.

- أهمية موضوع البحث وأسباب اختياره

إن أهمية أي بحث ترتبط بأهمية المشكلة أو الإشكالية التي يريد حلها وبالتالي فإن البحوث الجادة هي التي اطرح مشكلات أو إشكاليات جادة ترتبط بالواقع النظري أو الواقع العلمي، أو كليهما معا، وبالنسبة لموضوعنا هذا فإن الحركة الكبيرة الذي عرفها النفط في الساحة الدولية من حيث النشاط (المستخدمات) والعودة إلى مسرح الأحداث الدولية العالمية، قد أثار اهتمامنا وجعلنا نتساءل عن سير ذلك، ولا نخفي أن انطباعنا الأولي قد ربط هذه الحركية بظهور دول منافسة ومهددة.

هذا ما خلق لدينا شعورا حقيقيا بالرغبة في معرفة لماذا هذا الرابط بين الدول المنتجة والدول المصدرة للنفط، ومن جهة أخرى محاولة البحث عن أسباب العميقة التي تقف وراء النفط في الوطن العربي.

لقد قوي موضوع النفط في الوطن العربي من رغبتنا في إثارة النقاش، ولفت الانتباه إلى موضوع جد مهم لا يزال يستحق المزيد من البحث والاهتمام على المستوى النظري والمستوى العملي نعتقد أن بحاث الوطن العربي هام الأولى ويقع عليهم العبء الأكبر في التعرض لهكذا مواضيع، إلا أنها ترتبط مباشرة بدولهما.

كما تكمن مزية البحث في أنه يتيح العمل من جهتين :

الأولى: معرفة الأسباب والعوامل التي يحقق وراءها النفط في ضبط العلاقات الدولية الثانية : كشف ورصد الحقائق.

01- مبررات خطة البحث:

يتشكل الإطار العام لموضوع البحث من مقدمة ، فصل تمهيدي وثلاث فصول رئيسية بمثابة الهيكل العام للدراسة، وخاتمة.

2- الفصل التمهيدي: قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث ، تناولت الإطار النظري للدراسة ومن خلال التركيز على أهم النظريات التي فسرت محتوى هذا البحث.

حيث يتناول المبحث الأول مفهوم نظرية الأمن الإنساني التي تعتبر حسب لجنة الأمن الإنساني على أنه حماية أساسيات البقاء بطريقة ترقى من حقوق وحريات الإنسان، فالفرد جوهر الأمن الإنساني إذ يعني بالتخلص من كافة ما يهدد أمن الأفراد السياسي والاقتصادي والاجتماعي من خلال التركيز على الإصلاح المؤسسي على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية مع البحث عن سبل تنفيذ ما هو قائم من تعهدات دولية تهدف إلى تحقيق أمن الأفراد وهو ما لا يمكن تحقيقه بمعزل عن أمن الدول.

أما المبحث الثاني فتطرقنا إلى مفهوم نظرية النزاعات الدولية ولهذا المبحث مطلبين الأول أطار مفاهيمي للأمن الإنساني نتناول تعريف الأمن الإنساني وتعريف الأمن القومي، أما المطلب الثاني فنتناول تهديدات الأمن الطاقوي.

أما المبحث الثالث: فتطرقنا إلى مفهوم الواقعية الجديدة، وفي المطلب الثاني الفرضيات الأساسية للواقعية الجديدة.

3- ملخص الخطة :

إن محاولة الإجابة عن الإشكالية المطروحة اقتضت منا خطة نحسبها تستجيب وتتوافق المنحنى العام الذي تختطه هذه الدراسة وذلك بالانتقال التدريجي من مستويات التحليل الأكثر جزئية إلا أكثرها عمومية ووصولا إلى البيئة الدولية، وطبعا كل هذا يستند إلى إطار مرجعي يعتبر بمثابة المرشد والموجه، وهو الإطار النظري، الذي كان فصل البدء.

لقد أثرنا أن تكون الفرضيات الثلاثة تحت طائلة الاختيار والدرس وذلك بتحويلها إلى عناوين للفصول، بحيث يشكل كل منها متغيرا تفسيريا لموضوع البحث المراد دراسته، كما أنها تجعل هذه العناوين في ارتباط مستمر مع إشكالية البحث.

وطبقا لهذا جاء ترتيبنا للفرضيات والفصول ن بحيث أنه في المقام الأول يمكن أن نفسر أهمية النفط في بناء العلاقات الدولية وكدا استخداماته، وفي المقام الثاني نحاول معرفة كيف يساعد النفط العربي والخليجي في البيئة الدولية في زيادة أهميته.

لأجل ذلك جاء تقسيمنا للبحث ثلاثيا من حيث عدد الفصول ، ففي الفصل الأول والذي يمثل المدخل النظري، حاولنا معالجته من خلال مباحث ثلاثة.

نتطرق في المبحث الأول إلى أهمية النفط في بناء العلاقات الدولية حيث ذكر في طياته مطلبين هما: أهمية النفط بالنسبة للدول وكذلك دول OPEC.

وفي المبحث الثاني: النفط والأمن القومي لدول (تجربة OPK) وكذلك يضم مطلبين: أهمية النفط في السياسة الدولية وكذلك زيادة الاعتماد على النفط كمصدر للطاقة، أما المبحث الثالث: تحت عنوان الخارطة العالمية لمنابع النفط ، الطاقة الاحفورية وكذلك تضم مطلبين الأول : خريطة توزيع منابع النفط، والثاني خريطة البترول لقارات العالم، وفي مضمونه شرح كل قارة بما تتميز به من نفط.

أما الفصل الثاني تحت عنوان : التهديدات والتحديات المهددة للأمن الطاقوي حيث تضمن ثلاثة مباحث، وفي كل مبحث مطلبين، المبحث الأول تهديدات أمن الطاقة الأحفورية في العالم حيث هنالك مطلبين، الأول : تهديدات أمن الطاقة الأحفورية عبر الدول، والمطلب الثاني : أخطار تهدد أمن الطاقة العربي.

أما المبحث الثاني: مقسم طبقا لبقية المباحث– معنون بالاستراتيجيات العربية لفرض التبعية على قطاع النفط، في المطلب الأول : عالج سياسة التبعية، وفي المطلب الثاني: عالج إنشاء وكالة الطاقة الدولية.

والمبحث الثالث تحت عنوان : التشريعات الوطنية لحماية الطاقة الأحفورية (دراسة حالة الجزائر) حيث عالج المطلب الأول قانون المحروقات، والمطلب الثاني : شرح قانون العقوبات.

أما الفصل الثالث: النفط العربي والخليجي ودوره في دعم قوة الدول العربية، تضمن ثلاث مباحث، في المبحث الأول : النفط العربي والخليجي والحرب على العراق تضمن أربع مطالب المطلب الأول : الطاقة الإنتاجية للنفط العربي، والمطلب الثاني احتياطات النفط في الوطن العربي، والمطلب الثالث الحرب على العراق، والمطلب الرابع نضرة غيران لبحر القزوين.

أما المبحث الثاني تضمن ثلاث مطالب، المطلب الأول ،واقع الطاقة العربية وآليات تأمينها والمطلب الثاني : تأمين الطاقة واستدامتها، والمطلب الثالث : دور الطاقة البديلة في تأمين الطاقة.

أما المبحث الثالث: مستقبل النفط في العلاقات الدولية وتضمن اربعة مطالب.

المطلب الأول:رؤية المدرسة التقليدية للطاقة لمستقبل النفط.

المطلب الثاني:رؤية المدرسة الحديثة للطاقة لمستقبل النفط.

المطلب الثالث: السياسة الطاقوية الخارجية الامريكية اتجاه المنطقة.

المطلب الرابع :مستقبل العلاقات الأمريكية مع دول الخليج العربية.

4- منهجية الدراسة:

من المعروف أنه لا توجد خطة جاهزة ولا منهج جاهز في البحوث الاجتماعية وإنما كل منهما يبني مع التقدم والتوسع في البحث كما أن هذا الأخير يفرض طبيعة المنهج المستخدم، ويتراءى لنا من البداية أننا سنستخدم أكثر من منهج واحد للإحاطة – تحليلا وتفسيرا – بجوانب الموضوع نظرا لتوضيح الظاهرة المدروسة وتشعب مستويات التحليل فيها، وارتباطها بمسائل العلاقات الدولية من جهة ومن جهة أخرى بالشؤون الدولية، لتضاف إليها الأمور الشخصية المتعلقة بصانع القرار، وعليه فإننا سنعتمد على مايلي:

المنهج الإحصائي – دراسة حالة – التحليل الوصفي.

المنهج الوصفي التحليلي: والذي يتعلق بالمستوى الأول من مستويات البحث العلمي حيث أن أي بحث يبتدئ بوصف دقيق وتشريح متكامل لمكونات الظاهرة المدروسة لكون أن المنهج الوصفي طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية معينة.[1]

وكذلك هو مجموعة الأدوات الكمية والكيفية التي تساعد الباحث على وصف وتحديد خصائص ظاهرة معينة وتحديد طبيعة العلاقة بين متغيراتها وعناصرها تحديدا كميا أو كيفيا والوصول في نهاية المطاف إلى تعميمات.[2]

المنهج الإحصائي : هو عبارة عن مجموعة من الأساسيات المتنوعة المستعملة لجمع المعطيات الإحصائية وتحليلها رياضيا لغرض إظهار الاستدلالات العلمية التي تبدو في الغالب غير صحيحة.[3]

منهج دراسة الحالة:

هو طريقة لدراسة وحدة معينة مثل مجتمع محلي أو منشأة صناعية أو دراسة تفصيلية عميقة بغية إستجلاء جميع جوانبها والخروج بتعميمات تنطبق على الحالات المماثلة لها، وقد أطلق عليه الفرنسيون مصطلح المنهج المونجرافي ويقصد به وصف موضوع مفرد باستفاضة.

05- فرضيات الدراسة :

تعرف الفرضية على أنها إجابة أولية محتملة وافتراضية للأسئلة التي طرحت وهي علاقة بين متغيرين، أحدهما مستقل والآخر تابع، ويمكن أن تكون الفرضية نفي أو إثبات.

وبخصوص إجابتنا عن التساؤل المطروح، فإننا مثلناها من خلال فرضيات ثلاثة قمنا بصياغتها على النحو التالي:

- النفط اهمية إستراتيجية في تحقيق الأمن القومي.

2- يتهدد الأمن القومي عدة أخطار أهمها عدم الاستقرار السياسي في مناطق الإنتاج وكذلك تصوب وتراجع مصادر الطاقة.

---

[1] - مصباح عامر ، ***معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية*** ، ط1 ن الجزائر: المكتبة الجزائرية بودواو ، 2005 ، ص 154-155.

[2] - مصباح عامر ، المرجع السابق ، ص 155.

[3] - عبد القادر حليمي ، ***مدخل إلى الاحصاء*** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر: 1994 ، ص 24.

3- النفط العربي والخليجي يمثل إحدى أدواة قوة هذه الدول.

وعليه فإن المخطط التالي يبين العلاقة بين تحديد الإشكالية وصياغة الفرضيات ومن ثمة اختيار العنوان المناسب.[1]

الاشكالية

تساؤل؟

الفرضيات

حل مؤقت أو إجابة محتملة

صياغة العنوان

موضوعي واضح دو دلالة

- تحديد المجال المكاني

06- الإشكالية:[2]

تعتبر الإشكالية النقطة المحورية في أي بحث علمي وعلى أساسها تتحدد الكثير من الأشياء الأخرى المرتبطة بالبحث مثل الفرضيات والمنهج المستخدم الذي وجب أن تتخذ الإشكالية بدقة.

---

[1] - صديق بخوش ، ***منهجية البحث العلمي*** ، ط2 ، الجزائر ، دار قرطبة للنشر والتوزيع ، 2010 ، ص 28

[2] - عادة ما يخلط بين ، الإشكالية والمشكلة ، بحيث تختلف كلمة إشكالية (problématique) في مدلولها عن كلمة مشكلة probléme! نم الشكلية الشيء معين تعني المشكلة القائمة في ذاته هذا الشيء بينما المشكلة التي تواجه ممارسة شيء ما ، نأتي من خلال التعارض بين طبيعة وخصوصية ذاتيتين بمعنى أن إلاشكالية تتعلق بذات الشيء الواحد أما المشكلة تتعلق بالتعارض بين شيئين مختلفين

وتصاغ بطريقة علمية، وإذا كانت في الغالب ترتبط بمأزق ما، يسعى الباحث إلى حله، فإنها لا تشترط صيغة محددة، إذ قد تكون تساؤلا أساسيا موضحا بأسئلة فرعية لها علاقة مباشرة به، أوقد تطرح معضلة معينة ليس بالضرورة في شكل سؤال.

فإذن التساؤل الذي تعتقد جديرا بالطرح هو.

ما تأثير النفط في العلاقات الدولية؟

7- أهداف الدراسة:

تبحث هذه الدراسة في ماهية النفط بشكل عام وأهميته وأثره في بناء العلاقات الدولية من حيث مايلي

- كون النفط مصدر لتنازع وهذا بتقديم نماذج دولية في الصراع على النفط وكذلك وضع الاتفاقيات الدولية حول النفط.

مصالح القوى الدولية الكبرى والشركات العالمية النفطية متعددة الجنسيات.

08- أهمية الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أهمية النفط واستخداماته في حقل العلاقات الدولية في تحقيق الأمن القومي للدول، وكذلك بالتحكم في علاقات دول من الناحية الجيو إستراتيجية لكون النفط يمثل إحدى آليات قوة الدول العربية باعتباره سلاح.

09- حدود الدراسة :

تتناول دراسة النفط الفضاء الجيوسياسي، وكذلك على الصعيد الإقليمي والمحلي والعالمي لكونه أهم مورد.

10- تحديد المصطلحات:

الأمـن : هو من أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي، لأنه مفهوم نسبي ومتغير ومركب وذو أبعاد عدة ومستويات متنوعة، فهو يتعرض لتحديات وتهديدات مباشرة وغير مباشرة، من مصادر مختلفة سواء تعلق ذلك بأمن الفرد أو الدولة أو النظام الدولي.

الطاقة : هي قدرة المادة على إعطاء قوى قادرة على إنجاز عمل معين، وهي مقدرة نظام معين على إنتاج فاعلية أو نشاط خارجي وهي كيان مجرد لا يعرف الأمن خلال تحولاته وهي تقسم غلى مصادر متجددة ومصادر غير متجددة.

11- دراسات سابقة :

إن لجوء الباحث إلى الدراسات السابقة ودراستها تعد مهمة مرحلة تساعده على وضع الركائز الأساسية في بحثه ،والإلمام بكل الزوايا التي تم دراستها والنتائج المتوصل إليها، كما تستطيع أن تحصر بعض النقاط الهامة التي يستطيع الباحث الحصول عليها من الدراسات السابقة، الحصول على المصادر العلمية التي تم استغلالها في الدراسات السابقة.

- الاستفادة من نتائج الدراسات السابقة في بناء فرضيات البحث الجيد.[1]
- مذكرة ليسانس : تحديات سوناطراك في السوق النفطية، إعداد أمحمد نسرين، تحت اشراف شعيب نصر الدين، 2004.
- مذكرة ليسانس : منظمة الدول المصدرة للنفط، إعداد باكو أحمد و قريش محمد ، المشرف جلطي غالم، 2000- 2001.

[1] - بخوش الصديق ، المرجع السابق ، ص 23-24.

الفصل التمهيدي :

الإطار النظري للظاهرة

مقدمــة:

يعتبر الإطار النظري بمثابة الضابط المنهجي والمعرفي، والمحدد العام لموضوع البحث، حيث يحاول أن ينزع عن الظاهرة المدروسة طابعها التفردي، ويحاول أن يربطها أكثر بمختلف المداخل النظرية والمناهج والاقتراب التي عالجت مثيلاتها، وبالتالي إعطائها بعدا تفسيريا أكثر علمية وسندا نظريا يزيد الاقتراب من الظاهرة فهما وإدراكا، كما أنه يتيح إمكانية ربط النظرية بالواقع وبالتالي فحصها واختبار مدى مواءمتها التفسيرية.

الفصل التمهيدي: تقديم عام للنفط (الإطار النظري للظاهرة المدروسة)

تميز القرن العشرين بكونه عصر البترول حيث احتل النفط مكانة عالمية عالية ليس فقط كعامل من عوامل الطاقة بل كمورد اقتصادي استراتيجي، تعتمد عليه كل الشعوب في استعمالاتها وحياتها اليومية وفي كل المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية وغيرها.

وأصبحت الصناعة البترولية من أبرز وأهم الأنشطة الصناعية الحديثة للاقتصاد الصناعي العالمي وحقيقة ذلك تظهر في توسيع وتضاعف معدلات إنتاجه واستهلاكه.

Petr : زيت

Oilum : الصخر

أي يعني زيت الصخر ، ويطلق عليها أيضا زيت الخام، كما أن له اسم دارج (الذهب الأسود).

علميا يعرف البترول بأنه ذلك السائل الكثيف الأخف من الماء يتركب من الفحم ويحرر عند احتراقه طاقة قابلة للاشتعال، بني غامق أو بني مخضر، يوجد على أعماق مختلفة ضمن صخور مسامية ويسمى:[1]

نفط : في اللغة العربية

في اللغة الفرنسية: Petrol

في اللغتين الاسبانية والبرتغالية Petroleo

ولقد تعرف الإنسان على البترول في شكل خام منذ زمن طويل حوالي 3000 سنة حيث كانت تكفي الحاجات الضرورية المتمثلة إما في شكل علاج أو دواء أو إنارة، لكن مع ظهور الثورة الصناعية والتطور التقني استدعى القيام بعمليات البحث والتنقيب عن البترول، فأول بئر حفر كان في 27 أوت 1859 ببنسلفانيا من طرف العقيد " أوديت دركا"[1]

---

[1] - يعود أصل النفط ومكوناته إلى أن النفط أو البترول كلمة مشتقة من الأصل اللاتيني وهي تتكون من جزئين. مذكرة الليسانس ، ***تحديات سونا طراك في السوق النفطية "إعداد محمد نسرين***** ، تحت اشراف بن شعيب نصر الدين ، 2004-2005 ، ص 5.

[1] - collection Microsoft encarta 2006 « petrol

حيث تكمن مكوناته مع التقدم المستمر وتطور الآليات تمكن الإنسان من التأكيد والتعرف على التكوين الكيماوي الدقيق لهذه الموارد ونسبه.[2]

- الكربون: (84-87) %
- الهيدروجين: (11-14) %
- الكبريت : (0.4-0.5) %
- الأكسجين: (0.1-0.2) %
- النتروجين: (0.1-0.2) %

[2] - مذكرة ليسانس ، ***منظمة الدول المصدرة للنفط*** ، إعداد باكو أمحمد ، قريش محمد ، تحت إشراف جلطي غالم ، 2000-2001 ، ص 5.

المبحث الأول: نظرية الأمن الإنساني (الأمن الطاقوي نموذج)

في البدء لا بد من إطار نظري نتعرف فيه على مفاهيم رئيسية، أولا للطاقة ثم الأمن قم نحاول صياغة مفهوم للأمن الطاقوي من خلال مفهوم الطاقة التي تعتبر قدرة المادة على إعطاء قوة قادرة على إنجاز عمل معين ولها مصدرين :

مصادر متجددة وأخرى غير متجددة مقل الوقود الأحفوري مثل النفط والغاز الطبيعي والفحم.

المطلب الأول : الإطار المفاهيمي للأمن الإنساني.

الفرع الأول : تعريف الأمن الإنساني : هو أمن الإنسان من الخوف (من القهر والعنف والتهميش) والحاجة (الحرمان وعدم التمكين الاجتماعي) أي محاولة خلق ديناميكية تدمج الإنسان في الأولويات التنموية والسياسية بدلا من التركيز على استقرار النظام السياسي وبيئته.

وقد عرفه باري بوزان أنه (العمل على التحرر من التهديد) وفي السياق النظام الدولي هو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية.

الفرع الثاني : الأمن الطاقوي

يشمل الاستقرار الداخلي والأمن للبلاد المصدرة للبترول والذي يعتبر من اهم العوامل المساعدة لأمن الطاقة وأفضل مثال على ذلك ما يحدث بين الحين والأخر في نيجيريا والعراق من اضطرابات داخلية وعدم استقرار سياسي وأمن الذي بدوره يؤثر سلبا على أمن الطاقة العالمي كما أن استقرار الإقليمي للمناطق التي تتركز فيها عمليات إنتاج وتصدير مصادر الطاقة كمنطقة الشرق الأوسط وبحر القزوين وإفريقيا وأمريكا الجنوبية له الأهمية القصوى لدعم هذا المفهوم بما في ذلك البعد الجغرافي والمناطق التي تمر من خلالها إمدادات الطاقة ، ولا تنسى كذلك البعد الأمني.[1]

[1] – عصام بن الشيخ ، الأمن الطاقوي ، محاضرات ألقيت على طلبة السنة الرابعة علاقات دولية ، جامعة ورقلة ، 2013.

لعمليات نقل مصادر الطاقة من خلال أنابيب البترول والغاز المنتشرة في جميع القارات ومن خلال أيضا ناقلات النفط.

كما أن الاستقرار والنمو الاقتصادي للدول الرئيسية الصناعية المستهلكة لمصدر الطاقة يعتبر أحد العوامل الداعمة لهذا المفهوم والداعمة للنمو الاقتصادي للدول المصدرة للبترول، وما حدث في عام 2008م من الكساد الاقتصادي عالمي أكبر مثال على ذلك، حيث لم تترك آثاره السلبية على مفهوم أمن الطاقة يجب على جميع الدول سواء المنتجة أو المستهلكة فلا أمن للطاقة بدون بيئة صالحة لحياة الإنسان.

المطلب الثاني: تهديد الأمن القومي.

تتعدد المخاطر التي تهدد النفط العربي ما بين مخاطر داخلية نابعة من التطورات داخل دول العالم ومخاطر خارجية نابعة من الصراع الدولي على امتلاك مصادر الطاقة، وهناك نوع ثالث من المخاطر ناتج عن نضوب النفط.

الفرع الأول : المخاطر الداخلية.

النمو المتزايد في استهلاك الطاقة في الدول العربية خلال السنوات العشرة الماضية يمثل النفط والغاز الطبيعي 97% من استهلاك الطاقة في الدول العربية وقد أدى تزايد معدلات النمو السكاني بنسبة 2.4% سنويا خلال العشرين عاما الماضية (1985-2005) واقترانها بزيادة في الدخل القومي بلغت في نفس الفترة 4.2% إلى ارتفاع متوسط استهلاك الفرد من النفط من 7.3 برميل عام 1985 إلى 8.9 برميل عام 2000. إلى 9.4 براميل فقط عام 2005، أي معدل نمو مستوى بلغ 1.3 %، زيتوقع ارتفاع متوسط استهلاك الفرد من الطاقة في الدول العربية يصل إلى 12.8 برميل عام 2020 أي بزيادة سنوية قدرها 2.1%.

الفرع الثاني : المخاطر الخارجية

تتمثل المخاطر الخارجية في الصراع الدولي على السيطرة على مصادر الطاقة في المنطقة وتتجلى مؤشرات هذا الصراع فيما يلي :

1- التحريك الأمريكي: وهو القانون الذي وافق عليه مؤخرا مجلس النواب الأمريكي ويحمل عنوان (قانون لا تكتلات لإنتاج وتصدير النفط لعام 2007 والذي يعرف اختصارا باسم " النويك" والذي يعطي للحكومة الأمريكية إمكانية مقاضاة الأوبك والمنظمات المماثلة لها ، بدعوى التحكم في أسعار النفط).

وأول قانون الآثار المترتبة على هذا القانون إلغاء الحصانة السيادية للأعضاء " الأبك" على ثرواتهم النفطية، فسماح القانون لوزراء العدل الأمريكية بمقاضاتهم أمام المحكمة الأمريكية تحت مبررات واهية متمثلة في أن نظام حصص الإنتاج في الأوبك يدخل في إطار مؤامرة تؤدي بصورة غير عادلة إلى رفع تكلفة النفط الخام لإشباع طمع مصدري النفط، يعني أن هذه الدول أصبحت تحت سيادة الدولة الأمريكية مثلها مثل باقي الشخصيات الاعتبارية التي تخضع للقانون الأمريكي الاستراتيجي الأمريكي (السيطرة على حقول النفط) هو الذي أدى بها إلى شن الحروب على العديد من الدول العالم، ومثال ذلك حربها على أفغانستان في عام 2001 وعلى العراق في العام 2003 وإقرار مبدأ الحرب الاستباقية وتوسيع التواجد العسكري الأمريكي في العالم، وكذلك محاولاتها بذر الفتنة بين الدول العربية والسعي لتجزئة الوطن العربي إلى كيانات ودويلات صغيرة على أسس طائفية وعرقية، كما يحدث الآن في العراق، كل ذلك بهدف التحكم في الثروات البترولية العربية وفرض الوصايا عليها.

وهناك نوع ثالث من المخاطر يتعلق بطبيعة النفط ذاته كمادة قابلة للضرب وغير متجددة، حيث تشير التوقعات إلى أن حصر النفط الذي يشكل أكثر من ثلث الطاقة المستخدمة في العالم قد أوشك على الأفول في خلال أقل من نصف قرن بعد ما أحرق العالم تريبون برميلا من إجمالي تريبليون برميل، وتتأكد هذه التوقعات في ظل عجز الجهود الدولية عن اكتشاف مزيد من الحقول الجديدة أو وفق التهم المتصاعدة في استهلاكه.[1]

[1] – عصام بن الشيخ، المرجع السابق.

المبحث الثاني: نظرية النزاع الدولية.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي النزاعات الدولية.

الفرع الأول: تعريف النزاع.

عرف بعض الباحثين النزاع الداخلي بان النزاع بين مجموعات مختلفة عرقية سياسية دينية) من خلال مخالفات غير منطقية لأعراف الحياة اليومية للمجتمع، غير أن ممارساتها غير المنطقية لا تمنع وجود أهداف وأسباب منطقية تقف وراءها، كما هو مشاهد في مطلب العديد من الأقليات الدينية والعرقية والسياسية.

- وهناك من عرف النزاع بأنه : انهيار أو تعطل في النظام الاجتماعي والسياسي القائم دون أن يصحبه بالضرورة بروز نظام بديل كان في الصومام وقبله في لبنان.
- وتحدث الآخرون عن مفهوم النزاع من خلال تحديد الظروف الموضوعية لبروزه، فيوجد النزاع عندما نلاحظ مجموعتين أو مجموعات أن مصالحها متناقضة أو التعبير عن موقعها أصبح يتم بعدائية أو تحاول تحقيق أهدافها بأعمال تؤدي إلى الأضرار بالمجموعات الأخرى وقد تكون هذه المجموعات صغيرة أو كبيرة.[1]

الفرع الثاني: موضوعات النزاع

حددت بعض الدراسات العناصر المتنازع عليها في التالي.

1- الموارد أو الثروة مثل: الإقليم ، المال ، مصادر الطاقة والغداء ، وكيفية توزيع تلك الموارد.

2- السلطة إذ يتم التنازع بشأن كيفية تقسيم آليات الحكم والمشاركة السياسية وعملية صناعة القرار .

3- الهوية تتعلق بالمجموعات الثقافية والاجتماعية والسياسية.

4- الأوضاع الاجتماعية والسياسية ومنها مدى شعور الناس بأنهم يعاملون باحترام وتقدير وأن حكومتهم تحافظ على تقاليدهم الاجتماعية.

5- القيم وخاصة تلك المتمثلة وأنظمة الحكومة والدين والإيديولوجية.[1]

---

[1] – عبد الوهاب الكيلاني ، ***موسوعة السياسة*** ، ج1، لبنان : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، (د.س) ، .

[1] - محمد بوعشة ، ***مدخل إلى غدارة النزاعات الدولية*** ، الجزائر: دار القصبة للنشر ،2008 ، ص 63-

المطلب الثاني: أهم نظريات النزاعات الدولية

تعددت النظريات وتنوعت إرهاصات الباحثين المقسم والموضحة لإدارة النزاعات كما يقول cox أن كل نظرية جاءت من أجل هدف معين ومن أجل مصلحة معينة" فإن نظريات إدارة النزاعات كل منها تأخذ زاوية تعتبرها أساس تفسيرها وتوصياتها فنجد إدارة النزاعات.

وتوجد نظريات تعمل وتفسر على أساس كلي.

ومن الشكلين نستنتج أن النظريات المفسرة تسعى لإعطاء تصور يضمن إدارة فعالة للنزاع.

الفرع الأول: نظرية الردع

أي يتم استخدام القوة المسلحة من أجل إكراه الخصم وإجباره على التراجع عن موقفه وعدم التنازل لمطالب الخصوم ، مهما كان حجم التهديد الذي يشكلونه ، ويعتمد هذا الأسلوب على قدرة الدولة على تحمل الخسائر وإيقاع العقاب الجسيم على الخصم.

الفرع الثاني: نظرية المساومة

وتقدم هذه النظرية أسلوبا هو: التفاوض أساس للموقف، والأصل أن المفاوضة معناها الاستعداد للتنازل عن بعض المواقف المبدئية مقابل تنازل الخصم عن بعض مطالبه، فهي إذا حلول وسطى أو عملية توفيق، وهذا في الواقع أساس التفاوض، حيث يبدأ المفاوض بموقف متشدد ثم يتنازل تدريجيا حتى يصل إلى أدنى الحدود التي يتطلع التنازل بعدها.[2]

الفرع الثالث: الألعاب.

المعادلة الصفرية وإدارة النزاعات هي نظرية تقدم تفسيرا وأسلوبا يمكن لصانع القرار انتهاجه في حالات الحيوية أو وجوده ذاته يتوقف على خسارة الطرف الأخر أو وجود يتوقف على القضاء على ب.[1]

---

[2] - محمد بوعشة ، المرجع السابق ، 2008 ، ص 89-90.

[1] – ناصف يوسف حتي ، ***النظرية في العلاقات الدولية*** ، بيروت: دار الكتاب العربي ط1 ، 1985 ، ص 125 ، 126.

المبحث الثالث: النظرية الواقعية الجديدة.

إن الإطار التاريخي للواقعية الجديدة كان عالم المواجهة تحت تأثير صراع الحرب الباردة بين القوتين العظيمتين بعد فشل سياسة الانفراج الدولي بينهما، فقد نشأة الواقعية الجديدة في السبعينيات من القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية وما نتج عن ذلك من تغيرات كبيرة في الرؤية الأمريكية للإتحاد السوفياتي سابقا بصفة خاصة وللمجتمع الدولي بصفة عامة.

المطلب الأول : مفهوم الواقعية الجديدة.

الواقعية الجديدة تعرف أيضا بالواقعية البنيوية أ والعصرية، وتعتبر ذاتها امتدادا للواقعية التقليدية، ومن أهم كتابها كيتث والتز وستيفن عريزنر، وروبن جيرين، وروبرت تاكر وجورج مودلسكي، ويتميز هؤلاء عن أسلافهم على انهم تجاوزوا ما يعرف بالتجريبية المتنافرة الأجزاء بمحاولتهم تقديم نظرية علمية موضوعية للعلاقات الدولية، وذلك يعكس الواقعية الجديدة على الصراع السياسي الدولي للهيمنة، الذي هو وراء العلاقات الاقتصادية.[1]

ركزت الواقعية الجديدة على الصراع السياسي الدولي المهيمن الذي هو وراء العلاقات الاقتصادية الدولية ولذي يحدد ديناميكية تلك العلاقات بشكل كبير، واهتمت الواقعية الجديدة ببلورة نظريات لتفسير وشرح العلاقات البنيوية أو الارتباط السببي بين الوسائل والأهداف التي تؤدي إلى نشؤ الهيمنة واندثارها وبالتالي تحديد مؤشرات أو معايير للتنبؤ بالنشوء والاندثار، وفي ضوء ذلك تستطيع الدولة المهيمنة مثلا توجيه دهورها للحفاظ على موقعها المهيمن.وبالتالي على النظام الاقتصادي الدولي الذي يخدم مصالحها ، فالنظام السياسي الاقتصادي حسب هذه النظرية ينتج عن تمركز القوى السياسية الاقتصادية في قطب أو أكثر من قطب دولي، وغنى عن القول أن مفاهيم الدولة وقوة الدولة وسيادتها تبقي العناصر الأساسية في التحليل عند هذه المدرسة.

---

[1] – د ناصيف يوسف حتي ، ***النظرية في العلاقات الدولية*** ، بيروت ، دار الكتاب العرب ، 1985 ، ص 60–62.

وتتسم الواقعية الجديدة بنوع من الدولاتية (STATISM) فالدولة هي المعطى الأساسي فيما يخص كونها كيانا قادرا على أن يكون له أهدافه ومصالحه.[1]

المطلب الثاني : الفرضيات الأساسية للواقعية الجديدة.

على غرار الواقعية الكلاسيكية ، فإن للواقعية الجديدة العديد من الفرضيات تشكل في مجملها عنه تنظيرها للعلاقات الدولية، بعضها بتشابه مع تلك التي اعتمدتها الواقعية الكلاسيكية والبعض الآخر يختلف عنها، ولتوضيح ذلك سنستعرض فيما يلي بعض هذه الفرضيات.

الفرضية الأولى : إن الفوضى كميزة أساسية للنظام الدولي لدى الواقعيين الجدد تعني غياب سيادة فوق وطنية، Super National أو تنظيم هرمي للسلطة على مستوى النظام الدولي كفيل بأن يقوم بتنظيم العلاقات بين الدول بل فوق كل ذلك يؤكد الواقعيون البنيويون على فكرة مفادها أن الدول العقلانية Rational States تنظر إلى العلاقات الدولية على أنها علاقات قوة وصراع متواصل وبالتالي فإن الاحتياطات الدفاعية تعد الضمان الحقيقي لمواجهة أي اعتداء داخليا أو خارجيا.

الفرضية الثانية : تسعى الدول إلى تحقيق أقصى ما يمكن من الأمن فوق كل شيء.

الفرضية الثالثة : إن التغيرات الجذرية والخطيرة تقع على مستوى توزيع القوى بين الوحدات السياسية في النظام الدولي.[2]

---

[1] – ناصيف يوسف حتي، المرجع السابق ، ص 63-64.

[2] – –د جندي عبد الناصر ***، التنظيم في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية*** ، الجزائر: دار الخلدونية للطباعة والنشر ، 2007 ، ص 174-175-

خلاصة :

نستطيع الاستخلاص مما سبق أن كلا النظريات التفسيرية تنظر إلى موضوع النفط من وجهة نظر معينة ويختلف تفسيرها وهذا حسب وجهة نظر كل مفكر، واعتماده المتبادل، كما أنه يمكن القول أن لا أحد من المنظرين يمكنه تقديم إجابات قاطعة وكافية بمفرده.

الفصل الأول:

أهمية النفط وإستخداماته

(في تحقيق الأمن القومي للدول)

ما أهمية النفط في ضمان الأمن القومي للدول؟

مقدمة الفصل الأول :

منذ اكتشاف النفط في البلاد العربية، أصبحت هذه البلاد محلا للصراع الدولي من أجل السيطرة عليها، وقد ازدادت أهمية النفط العربي أعقاب الحرب العالمية الثانية، وهذا ما تطرقنا إليه من خلال ما يقدم في هذا الفصل لكونه، مورد لا يستطيع الاستغناء عنه في أي مجال وكذلك تكمن أهمية النفط في كونه المورد الأساسي وأصبح محاطا بمجموعة من المقيدات باتت تهدده في ظل غياب إستراتيجية نفطية عربية موحدة ومتنافسة.

المبحث الأول: أهمية النفط في بناء العلاقات الدولية.

إن أهمية العلاقات الدولية تسعى دائما على المشاركة في الفعاليات والأنشطة وخاصة في مجال الطاقة، وذلك عبر الأنظمة إلى المنظمات العربية والعالمية ومن خلال إقامة مشاريع مشتركة، فهي كلها أعضاء فعالة في منظمة الأقطار المصدرة للبترول " أوبك " وكدا الجان الوزارية الدائمة للتعاون البترولي التابعة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ومنظمة الأبيك وغيرها من المنظمات والهيئات الدولية.

المطلب الأول : أهمية النفط بالنسبة للدول.

إن للنفط دورا مهما في التطور الاقتصادي والاجتماعي بين دول العالم إنطاقا من هذه الأهمية الحيوية في تنظيم القطاع النفطي اهتماما خاصا ليبقى يلعب الدور الريادي في دفع العجلة الاقتصادية بصفة عامة والقطاع الصناعي بصفة خاصة، نحو النمو والازدهار واتخاذ العديد من الخطوات الهادفة لتطوير الموارد النفطية بإتباع أحدث التقنيات في مجال الاستكشاف والتنقيب، وفي عصر العولمة لا زال النفط يشكل عصب الاقتصاد العالمي إذ تعتمد عليه اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على السواء، وتستمر بلدان العالم المتقدم في الاعتماد عليه لا سيما في القطاع النقل والذي يشكل قطاعا مهما بالنسبة للدول الكبرى، التي تسرف في استهلاك الوقود ، كما أن النمو الاقتصادي الذي تشهده حاليا كل من الصين والهند والدول الناشئة يزيد من درجة اعتماد هذه الدول على النفط بوصفه مصدرا أساسيا للطاقة.

ازدادت أهمية النفط في حياتنا العربية فهي مصادر عدة أهمها الخصائص العربية والموقع الاستراتيجي للأرض العربية والنفط ويؤكد أن النفط يعتبر عصب الحضارة المادية وبدونه تستحيل كل أدواتها(المصانع الكبيرة الإنتاج ووسائل المواصلات في البر والبحر والجو) وأسلحة الحرب سواء في ذلك الطائرة المحلقة فوق الهضاب أو الغواصة المتسترة تحت أطياف الموج.

وكذلك يكفينا أن نشير إلى أمرين.

أولا : إلى كونه أداة ضرورية لا غنى عنها اليوم للحفاظ على ما وصلت إليه البشرية من تقدم في مختلف المجالات.

وثانيا : إلى وضعه كسلاح فعال لحسم أي معركة محلية أو عالمية، أو للدفاع عن النفس ضد أي خطر خارجي أو داخلي، وجميع الأقطار العربية سواء كانت منتجة أو مصدرة أو مكررة للنفط، أومختصة لأنابيب تستفيد ولو بنسب متفاوتة، ومن نعم هذا المار الأسود والانتاج العربي من النفط يشكل لفترة طويلة، أعلى نسبة في معدلات الانتاج العالمي، إذ يعتبر النفط الدولي صناعة تشمل المليارات الدولارات تؤثر بأوجه مختلفة في موازين المدفوعات لثلاث فئات من الدول، هي الدول المنتجة للنفط، الدول غير المنتجة والمستهلكة، وبلاد الشركات النفطية الكبرى وبينها بلاد غير منتجة لكنها تعمل عبر الدول أو الشركات ذات الجنسيات المتعددة، ومن هذه الزاوية نجد أن النفط من حيث تجارته يشكل عاملا مؤثرا وفعالا في العلاقات الاقتصادية الدولية.[1]

وفي الوقت الحاضر وعلى الرغم من تبدل وجه الاستعمار وأساليبه ، وتغيير الوضع السياسي للبلدان المنتجة للنفط ، بعد سيطرتها على ثرواتها النفطية، ورغم المحاولات المستمرة لتطوير مصادر الطاقة البديلة بين النفط عاملا مؤثرا في السياسة الدولية المعاصرة ، فحاجة الدول الصناعية إلى هذا النوع من الطاقة المتعددة الاستعمال جعلت النفط يدخل في صلب سياستها الخارجية ، إن الزيارات المتتالية التي يقوم بها المسؤولون السياسيون والنفطيون من بلدان أوروبا الغربية واليابان إلى الدول المنتجة للنفط وخاصة العربية منها تهدف إلى حد بعيد لتأمين حاجات بلادهم النفطية وعقد الاتفاقات التجارية المتبادلة.

وطالما أن النفط هو العامل الأول في إنتاج الطاقة ، سيضل عاملا مؤثرا في العلاقات الدولية إلى أن توجد بدائل للطاقة نحو محل النفط تماما...ولكن إلى أن توجد مثل هذه البدائل سيظل الطلب على النفط متزايدا حتى نهاية هذا القرن، وبالتالي سيستمر حتى ذلك الوقت عاملا فعالا في العلاقات الدولية وسيستمر هذا الدور دوليا وتاريخيا على أنه دور النفط[2] يعتبر النفط مصدر قوة الدول والدعامة الأساسية للتفوق التكنولوجي والاقتصادي، لذا لم تتوازن في تاريخها القديم والحديث عن خوض الحروب والصراعات الدائمة لأجل السيطرة على المصادر النفطية في العالم، ولكي تدرك مدى تأثير النفط وانعكاسه على علاقات هذه

---

[1] – جورج طعمة ، ***النفط والعلاقات العربية الدولية"بحث منشور في مجلة القضايا العربية ،*** العدد 4 ، افريل: 1980 ، ص 22.

[2] – جورج طعمة ، ***محلية قضايا عربية*** ، المرجع السابق ، ص 23.

الدول وسياستها الخارجية ماضيا وحاضرا ومستقبلا، لا بد من التعرف على وضعها النفطي من حيث الإنتاج والاستهلاك أو من حيث حاجاتها المستقبلية.

المطلب الثاني: أهمية النفط بالنسبة OPEC.

منظمة الدول المصدرة للبترول opec أو opep تستمد المنظمة إسمها من الأحرف الاربعة المكونة للكلمات التالية :

Opec organization of petroleum exporting countries.

OPEP organization des pays exportateurs

أنشأت هذه المنظمة نتيجة لوجود بعض الشركات المتعددة الجنسيات والدول المصنعة على شكل تنظيم مشابه للكارتل، التي تسيطر على أسعار البترول وتتحكم فيها حيث كانت هي السبب الأساسي في انخفاض الأسعار في معظم الأحيان مما أدى إلى إلحاق إضرار كبيرة باقتصاديات البلدان الأخرى وبناء على مبادرة فنزويلا عقد إجماع في بغداد بين 10 و14 من شهر ديسمبر 1960، ضم ممثلي أبران، العراق، الكويت، المملكة العربية السعودية، وفنزويلا، وتقرر من هذا الاجتماع التاريخي إنشاء منظمة (Opec).

فالهدف الأول لهذه المنظمة كان الإبقاء على أسعار النفط الذي يستغله الكارتل الدولي للنفط خارج حدودها في مستوى مرتفع، وحماية مصالح الدول المنتجة وضمان دخل ثابت لها وتأمين التصدير إلى الدول المستهلكة بطريقة اقتصادية منتظمة، وفوائد مناسبة لرؤوس الشركات المستثمرة في الصناعات البترولية وتنسيق الجهود التي تبذلها البلدان المنتجة لانتزاع حصة أكبر من الأرباح الناتجة عن استغلال ثرواتها الخاصة.[1]

[1] - عبد القادر سيدي أحمد ، **الأوبك ماضيها ، حاضرها وأفاق تطورها** ، ديوان المطبوعات الجامعية 1982 ، ص 75.

حاليا منظمة opec تتألف من 12 دولة، وهذا بغض النظر عن قومية أعضائها هم : الجزائر، أنغول، أندونيسيا، إيران، العراق، الكويت، ليبيا، نيجيريا، قطر، العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، وفنزويلا.[1]

وقد ثبتت أهداف المنظمة الرئيسية في :

1- توحيد السياسات النفطية بين دول الأعضاء وعمل أفضل الطرق لحماية مصالحهم الفردية والجماعية مع تحسين عائدات البترول لدول الأعضاء عن طريق سياساتها البترولية العامة للاستفادة من هذه الثروة.

2- العمل على استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية.

3- فرض رقابة على ثروتها النفطية وعلى عمليات الاستخراج والنقل والأسعار.

4- تطوير الخبرات الفنية في مجال الاستغلال والتصنيع.

لدى opec جملة من الخدمات تعتبر مرجعا لقياس متوسط سعر البترول.

وتضم خدمات opec 12 نوعا هي :

خام صحار الجزائر، ميناس الأندونيسي، لإيران الثقيل، والبصرة العراقي، وخام التصدير الكويتي، وخام الصدر الليبي ، وخام يوفي النيجيري، والخام البحري القطري، والخام العربي الخفيف السعودي، خام مربات الاماراتي، والخام الفنزويلي الخفيف ، وجيراسول الأنغولي. [2]

---

[1] - عبد القادر سيدي أحمد ، المرجع السابق ، ص 78-79.

[2] - www.aljazeera.net / epusiness

المبحث الثاني: النفط والأمن القومي للدول (تجربة OPK)

لقد بادت قضية ضمان امن النفط مصلحة حيوية لجميع الدول لاسيما بالنسبة للدول الكبرى التي تتحمل مسؤوليات عالمية، وكذلك أدى عدم الاستقرار السياسي في بعض المناطق المنتجة للنفط إلى تحول الدول المستهلكة الكبرى نحو مناطق منتجة بديلة أخرى أكثر أمنا، كما أن مسألة تأمين الإمدادات النفطية دفعت الدول الكبرى إلى استخدام القوة العسكرية أحيانا لتأمين احتياجاتها الملحة النفطية، ومن هنا تسعى إلى دراسة موضوع التنافس الدولي حول النفط وضمان الحصول عليه وتأمين إمداداته من خلال دراسة مستوى الاعتماد الدولي على النفط ووسائل ضمان أمن النفط.

المطلب الأول : مستوى اعتماد الدول الكبرى على النفط كمصدر للطاقة.

أ- **أهمية النفط في السياسة الدولية:** يعد النفط من الموارد الحيوية للحفاظ على الأمن القومي للدول والتي قد يؤدي حرمانها إلى استخدام القوة العسكرية عندما تقع الإمدادات في مواجهة الخطر، إن أهمية النفط قد ازدادت منذ إدخال السفن الحربية التي تشتغل بالوقود في بداية القرن العشرين وتوسعت نشاطاته وازداد الطلب علية، حتمية ظهرت الحاجة للنفط كوقود في العمليات الحربية، وأن تحقيق الانتصارات فيها كان مبعثا للدول الأوروبية إلى التوجه نحو تكوين شركات تملكها الدول والسعي للسيطرة على الموارد في العالم – وفتحت الحرب العالمية الثانية الباب أمام الدول المتحاربة للقتال من اجل النفط حيث فرض الخطر النفطي الأمريكي على صادرات إلى اليابان مما دفع الأخيرة إلى مهاجمة قاعدة بير هاربر في نهاية عام 1941.

وفي أوروبا كانت ألمانيا بحاجة ماسة إلى النفط مما دفعها إلى غزو روسيا في 1941 وكان الهدف الأكبر لغزو هو احتلال مراكز النفط السوفياتي في باكوا وأدربيجان السوفياتية.[1]

لقد كانت الهيمنة في سوق النفط تعود إلى سبع من كبرى شركات البترول العملاقة والتي درج على تسميتها الشقيقات السبع، إن سيطرة هذه الشركات على سوق النفط وتحكمها بالأسعار وتراجع عوائد البلدان المنتجة أدى إلى إشاعة أجواء من الاستياء لدى شعوب هذه البلدان الأخيرة والضغط على حكومتها لتأمين

---

[1] – مايكل كلير ، الحروب على الموارد : ***الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية*** ، ترجمة عدنان حسين ، بيروت: دار الكتاب العربي ، 2002 ، ص 37-38.

ثركات النفط الأجنبية، وهكذا انتقلت السيطرة على النفط من هذه الشركات إلى الدول المنتجة، بحيث استطاعت دول الأوبيك لأول مرة في عام 1971 أن تنجح برفع سعر النفط، كما سعت دول الأوبك للمشاركة في ملكية الشركات الأجنبية العاملة في المجال النفطي، وهكذا أخذ سعر النفط يرتفع أكثر بارتفاع الطلب على النفط.

في عام1973 ارتفع إلى أربعة أضعاف ما كان عليه من السابق حيث استطاعت البلدان العربية المنتجة للنفط من استخدامه كالسلاح سياسي فعال في حرب أكتوبر 1973 حيث قرر وزراء النفط العرب آنذاك خفض إنتاج النفط بنسبة تبلغ 5 % شهريا وقطع الإمدادات النفطية بسبب موقف حكومتها المنحاز إلى إسرائيل والمساند لها[1] مثلا احتلال الولايات المتحدة للعراق في عام 2003،[2] لقد ارتكز اهتمام الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة على محاولة منع ربط أورو– سيا منطقة الشرق الأوسط الغنية بالنفط وبخاصة العراق والسبب في احتلال و.م.أ اتجاه العراق وإيران لامتلاكها القوة العسكرية والموارد الطبيعية في الوقت ذاته.

ب– زيادة الاعتماد على النفط كمصدر للطاقة.

بعد انتهاء الحرب الباردة تغيرت كثيرا المعطيات الجيواستراتيجية للعلاقات الدولية مما أثر ذلك على دور النفط في العلاقات الدولية فقد ازداد الطلب على استهلاك النفط في الأسواق العالمية فبعد ما كان الجزء الأكبر من إمدادات النفط يتجه صواب الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية واليابان أخذت الإمدادات تتجه بشكل أكبر إلى الصين والهند والأسواق الناشئة وفي الشرق الأوسط أيضا.

بين عامي 2000 و2007 ارتفع الطلب اليومي على النفط في العالم بمعدل (9.4) مليون برميل وسجل نحو 85% من ذلك النمو في الأسواق الناشئة، وفي سيناريو وكالة الطاقة الدولية القائم على استمرار

---

[1] – جياكوميلشيان ، **سياسات الطاقة في الاتحاد الاوربي في كتاب المخاطر والغموض في اسواق الطاقة العالمية للمتغير** أبو ضبي م الاسمارات 2006 ، ص 147.

[2] – كولت تاجيل يورغ وفروعة لبنر وفراوكة ليز ، **نهاية عصر البترول : التدابير الضرورية لموازنة المستقبل** ، تر (عدنان عباس علي) الكويت، عالم المعرفة ، سبتمبر 2004 ، ص 169.167

والامور على حالها والذي يفترض أن السياسات لن تتغير وأن الطلب العالمي على النفط سيستمر بالازدياد إلى حد كبير حتى عام 2030، فمن المتوقع أن يأتي كل الازدياد في الطلب كما ذكرنا في الأسواق الناشئة[1] الجديدة بقيادة الصين والهند في حيث من المتوقع أن تأتي معظم الزيادة في الإمدادات من بلدان الأوبك.[2]

لقد تحولت الولايات المتحدة بوصفها أكبر منتج للنفط إلى مستورد للنفط ، فمنذ العام 1970 أصبحت غير قادرة على أنتاج كميات من النفط تغطي استهلاكها إذ وصل معدل إنتاجها من النفط إلى ذروته في تلك السنة ، فضلا عن أنها لم تعد قادرة على التحكم في أسعار النفط العالمية ، فمنذ أزمة 1973 نجحت الدول العربية المنتجة للنفط في التأشير على السياسة النفطية للولايات المتحدة عندما أخذت تتحكم بأسعار النفط الخام العالمية الشركات الكبرى ، وذلك حينما فرضت هذه الدول حضرا على تصدير النفط للولايات المتحدة بسبب دعمها لإسرائيل.[3]

إذا تعتبر **و. م. ا**، المستهلك الأول وأكبر مستورد للطاقة في العالم، وبعدد سكان (5%) من سكان العالم وتستخدم 25% من الطاقة التي تنتج على نطاق العالم و25 % من إنتاج النفط والغاز على نطاق العالم، حيث يستهلك على مواطن أمريكي (8) أطنان من مكافئ النفط سنويا.

---

[1] – روجر هاورد، **نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة** ، ترجمة مروان سعد الدين بيروت ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2007 ، ص 7.

[2] – دانيال بيرغن ، **لايزال النفط مسيطرا ، foreign policy** النسخة العربية سبتمبر أكتوبر 2009 ، ص 28.

[3] – ريتشارد هايرنبورغ ، **سراب النفط والحرب ومصير المجتمعات الصناعية** ، بيروت ، الدار العربية للعلوم والنشر ، 2005 ، ص 118 ، 120.

أما دول الاتحاد الأوروبي فإنها كانت تستورد في العام 2006 ما يناهز (70%) من النفط و (40%) النفط و(70%) للغاز بحلول العام 2020 وتنطلق دول الاتحاد الأوربي بأن أنشأ سوق موحدة أوروبية للطاقة يمكن أن يساهم في تعزيز أمن الطاقة.[1]

إن أهم مزودي الاتحاد الأوروبي بالنفط هي 25 النرويج 22 الخليج العربي12. [2]

إنطاقا من مميزات الغرب الجغرافي للنفط الإفريقي، تعتمد أوروبا بشكل كبير على نفط الشمال الإفريقي خاصة ليبيا إلى تصدير (70%) من إنتاجها إلى أوروبا وازدادت أهمية الصناعة النفطية الليبية بعد رفع العقوبات عليها عام 2003، وتنافس الدول الأوروبية و و. م على النفط النيجيري، بريطانيا هي الأولى المستفيدة من نفط نيجيريا لكونها كانت مستعمرتها، وكانت نيجيريا عضوا في رابطة الكومنوالث، وبريطانيا تعتمد على (10%) من النفط النيجيري، ومن هنا سمحت ابوجا لبريطانيا بالقيام بدور في تأمين المنطقة من خلال التعاون بين البلدين.[3]

المطلب الثاني : وسائل ضمان أمن النفط.

أ –الاعتماد على حلفاء موثوق بهم :

لقد كان النفط سببا لنشوب الحروب بالقرن العشرين، للحصول على مصادر الطاقة، ولكن هذه الحروب تطورت إلى صراعات خلال فترة استثمار هذه الموارد، ولكنها أكبر مستهلك للطاقة بوصفها دولة صناعية كبرى سعت الولايات المتحدة الأمريكية لأن يكون لها الدور الكبير في صياغة السمات الجيوسياسية للعلاقات الدولية في مطلع القرن 21، وفي المنطقة العربية دعت الولايات المتحدة الأنظمة العربية الحليفة لها بهدف الوصول إلى احتياطات النفط، وحثها كذلك على إيداع عائدات نفطها بالدولار الأمريكي، وهكذا وجدت الدول المستوردة نفسها مساهمة لدى البنوك الأمريكية والاقتصاد الأمريكي بقيمة العشر عند شراء كل برميل نفط خام، وحصلت الدول العربية مقابل عائدات النفط المستخرجة استثمارها في الدول الغربية وفي شراء الأسلحة الأمريكية بالمقابل وعد بحماية أمريكا لهم، كما تخش الولايات المتحدة من أي تغيير يطال

---

[1] - خالد حنيفي علي ، **النفط الافريقي بؤرة جديدة للتنافس الدولي** ، السياسة العامة ، العدد (146) افريل 206 ، ص 89.

[2] – خالد حنفي . المرجع السابق ، ص 96–97.

[3] – خالد حنفي . المرجع سابق ، ص 101.

الأنظمة السياسية الحليفة في منطقة الخليج العربي خشية انقطاع إمدادات النفط، إن المهم بالنسبة للولايات المتحدة هو الوصول إلى مصادر النفط في الشرق الأوسط بشكل آمن وبالتالي الحفاظ على استقرار أسعار النفط.[1]

ب- سياسة التخزين الاستراتيجي:

لقد حفزت أزمتا النفط المتتابعتين (1978-1979) و1983 الأوساط السياسية في الولايات المتحدة من مغبة تعرضهم لصدمات نفطية جديدة وأصبحت هناك حاجة لاتخاذ إجراءات بشأن ذلك، فقد قامت الولايات المتحدة بإنشاء المخزن الاستراتيجي النفطي (spr) القومي الذي ممكن أن يوفر قدر من المرونة على تجاوز الخطر أثناء الأزمات، والحق أن العلاقة بين كفاية الطاقة وأمن الولايات المتحدة قد ظهرت أثناء الحملة الانتخابية للرئاسة الأمريكية في عام 2000، فقد دعا غور نائب الرئيس الأمريكي المرشح آنذاك إلى إطلاق الخزين الاستراتيجي من النفط للولايات المتحدة، وهو عبارة عن معبأ ضخم للنفط أنشئ في السبعينيات لتأمين الحماية ضد أزمات الطاقة في المستقبل، وعلى الرغم من اختلاف المرشحين بوش وال غور حول الاستراتيجيات الخاصة بالتقليل من اعتماد الولايات المتحدة على النفط المستورد لكونها لكونهما اتفقا على أن حماية إمدادات الطاقة للأمة هو الهم الأول للأمن القومي الأمريكي.[2]

ج / توزيع مصادر استيراد " النفط. "

توجهت الدول الكبرى إلى تنويع مصادر استيرادها للطاقة ولا سيما النفط، وذلك لتلافي الضغوط التي قد تتعرض لها عند مواجهتها للأزمات التغطية، فالولايات المتحدة الأمريكية سعت إلى تجنب الوقوع في مثل هذه الأزمات وذلك حينما سعت إلى التعليل من اعتمادها على نفط الشرق الأوسط، أنه يعد أحدى المناطق غير المستقرة في العالم، وإزاء ذلك ظهرت أراء تطالب بتنويع مصادر استيرادا لولايات المتحدة من النفط،

---

[1] – ريتشارد هاينبرغ ، **سراب النفط والحرب ومصير المجتمعات الصناعية** ، بيروت: الدار العربية للعلوم والنشر ، 2005 ، ص 118- 120.

[2] – مايكل كلير ، ***الحروب على الموارد*** ، مرجع سابق ، ص 66.

ففي مطلع القرن الحادي والعشرين كانت إمدادات النفط الأمريكي تأتي من المصادر التالية:[1] كندا 1.8 مليون برميل.

السعودية 1.4 مليون برميل.

المكسيك 1.4 مليون برميل.

فنزويلا 1.4 مليون برميل.

نيجيريا 900 مليون برميل..

وتنصح بعض مراكز القرار الأمريكية بزيادة حصة الولايات المتحدة من النفط الإفريقي وذلك في ضوء التهديدات التي تمارس فنزويلا ضد الولايات المتحدة بين الحين والآخر، بالإضافة إلى المخاطر التي يتعرض لها الشرق الأوسط كما أن الولايات المتحدة تستورد ما يقارب من (74%) من إجمالي وارداتها من منطقة أوبك، مما قد يشكل ذلك ضغوطا عليها، خاصة في ضوء رغبة أوبك في عمل توازن بين سقف الانتهاج والأسعار، ولعل ما يشير إلى رغبة الولايات المتحدة في السعي نحو توزيع حقيقي لوارداتها النفطية وتعليل الاعتماد عن نفط الشرق الأوسط وهو ما دعى الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش، في شهر جوان 2006 إلى الإشارة إلى ادمان الولايات المتحدة على نفط الشرق الأوسط وضرورة العمل على استعاضة عند بمقدار (75%) بحلول عام 2025 من مصادر أخرى، وفي الوقت الذي تستورد فيه الولايات المتحدة (25%) في عام 2010.[2]

د- الاستقرار السياسي وضمان أمن النفط :

إن وضع الطاقة على صعيد العالم أصبح أقل أمنا من أي وقت مضى فالشرق الأوسط الذي يعد مصدرا للكثير من الإمدادات النفط، داخل في اضطرابات شديدة ويبدوا أن كثير من المناطق الأخرى المنتجة للنفط، تعاني أيضا من اضطرابات وعدم الاستقرار السياسي، أن سوق النفط هو عالمي ومتكامل ولا يمكن فصل بعضه عن البعض الآخر، إن الولايات المتحدة لا تحصل على أكثر نفطها المستورد (12) مليون برميل يوميا من الشرق الأوسط، بل من المكسيك وفنزويلا (وكلاهما غير مستقر سياسيا) ومن إفريقيا، ولا

---

[1] – خالد حنفي علي ، المرجع السابق ، ص 88.

[2] – خالد حنفي علي، المرجع السابق ، ص 88.

تستورد الولايات المتحدة سوى ربع احتياجاتها النفطية تقريبا من منطقة الخليج العربي، ولكن ذلك لا يؤثر في الأسعار، إن أية عرقلة في أي مكان لإمدادات النفط المصدرة من حوض النفط، أو أية قفزة كبيرة في الاستهلاك في أي منطقة سيكون لها التأثير نفسه في التسبب في زيادة سريعة في الأسعار أو في رفع الأسعار إلى مستوى أعلى على وجه عام.

إن الظروف التي مر بها العراق في 2003 وكذلك الحرب في لبنان في عام 2006 وأزمة البرنامج النووي الإيراني، والتي لا زالت مستمرة حيث فرضت في العام 2010 الحزمة الرابعة من العقوبات على إيران والتي كانت قد هددت بإغلاق مضيق هرمز في حالة تعرضها لضربة عسكرية، وبما أن السوق النفطية هي سوق عالمية كما ذكرنا، فّإن اعتبارات عدم الاستقرار السياسي سواء في منطقة الشرق الأوسط وغيرها من مناطق العالم المنتجة للنفط أظهرت الحاجة للدول الكبرى المنافسة لضمان أمنها النفطي.[1]

هـ – حماية إمدادات الطاقة:

إن أمن الطاقة يتطلب حماية إمدادات الموارد الحيوية والتي منها النفط، ولهذا أخذت الولايات المتحدة تقوم بنشر قوتها على الخليج العربي وتحضر لأجل عمليات موسعة في مناطق أخرى غنية بالموارد بما في ذلك منطقة بحر القزوين، وتوسع بحرية الولايات المتحدة أيضا وجودها في المياه المستخدمة لنقل إمدادات الطاقة نحو السفن، إن هموم الموارد قد انتقلت بشكل حاسم إلى مركز الأحداث في شؤون الأمن العالمي.[2]

كذلك أولت كل من روسيا الاتحادية والصين أهمية كبرى لضمان أمن إمدادات الطاقة بعد انتهاء الحرب الباردة، فقد أضفت روسيا على سبيل المثال أهمية قوية على أمن إمداداتها النفطية.

و– توسيع سياسة الاستثمار:

دخلت الدول الكبرى المستوردة للنفط في منافسات حادة من أجل تأمين مصادر الطاقة أمنية وبعيدة عن الأزمات، ففي إفريقيا تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى زيادة استهلاكها من نفط دول الساحل

---

[1] – بيتر تراكيان ، الثاني : ***نقطة التحول النفطي القادمة والتحديات التي يواجهها عالم يعتمد على الطاقة*** ، ابو ظبي ، مركز الإمارات لدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2009 ، ص 9–13.

[2] – مايكل كلير ، المرجع السابق ، ص 16–17.

الإفريقية للأطلسي بسبب قربها من سواحلها نسبة إلى منطقة الشرق الأوسط، إلا أن الصين دخلت منافسا لها في القيام ببعض المشاريع مثل مساعدة نيجيريا على إقامة مشروع لتكرير النفط مع تقديم أسلحة وإصلاح السكك الحديدية فيها.[1]

وعلى ضوء توقع زيادة وارداتها النفطية لتصل إلى (10.9) مليون برميل في عام 2030 لجأت الصين إلى تبني سياسة تنويع مصادر طاقتها وترشيدها وزيادة تعاونها وتوسيع رقعة الاستثمارات مع البلدان للعربية يشكل خاص مما يعني أن الصين سوف تتزايد اعتمادها على البلدان العربية وبالعكس، وعليه يتوقع أن تنتجه (16%) من صادرات النفط العربي على الصين، ونحو (75%) من وارداتها النفطية ستؤمن من البلدان العربية المنتجة للنفط في العالم 2030[2].

[1] – نعيمة شومان ، **صدمة النفط: التاريخ يعيد نفسه ، الشرق الأوسط** العدد 124 خريف 2006 شتاء 2007 ، ص 82.

[2] – جميل طاهر، **آفاق التعاون العربي – الصين في مجال النفط والغاز الطبيعي حتى عام 2030 ، تحديات وفرص النفط والتعاون العربي** المجلد 34، العدد 124، شتاء 2008، ص 9-11.

المبحث الثالث: الخارطة العالمية لمتابعة النفط الطاقة الاحفورية.

لا يستقيم الحديث عن مخططات الأمريكية للسيطرة على منابع النفط في العالم خاصة في إطار الصراع الدولي وظهور عدد من الأخطار الدولية المحتملة لمنافسة الولايات المتحدة الأمريكية وعلى رأسها الصين، وبقراءة متأنية لخريطة النفط يتبن أن منطقة الخليج العربي هي أغنى وأرخص وأنقى أنواع البترول، بالإضافة إلى المخزون الاستراتيجي المرتفع في العالم خاصة في السعودية والعراق.

أما منطقة شرق آسيا تعتبر فقيرة بالنفط، بينما تعتبر منطقة وسط أسيا غنية به يتضح إن أوروبا بشكل عام فقيرة، أما في إفريقيا فالنفط موجود في شمالها ووسطها ويكاد جنوبها فقيرا بها.

المطلب الأول : خريطة توزيع منابع النفط.

لقد كان لتوزيع منابع النفط جغرافيا حول العالم أثر بالغ في إستراتيجية إنتاجه بكميات كبيرة وغير معقولة منذ بداية عهدنا بالإنتاج، ما جعل مسألة هذه الثروة الثمينة في مؤخرة الاهتمامات الدولية، بمعظم حقول النفط التقليدية ذات التكلفة الرخيصة توجد في أراض بلدان كانت فقيرة وتصنف في العالم الثالث ويعوز بعضها الكثير من المصادر الطبيعية الأخرى لذلك أصبح اقتصاد هذه الدول يعتمد اعتمادا كليا على دخل مبيعات النفط، ولم تكن تلك الدول في بداية اكتشاف الحقول النفطية تمتلك التكنولوجيا والكوادر البشرية المادية من أجل القيام بمتطلبات إنشاء مرافق إنتاج وصناعة النفط لضمان استقلالية قراراتها دون تدخل أو مساعدة خارجية ومن ضمنها دول الخليج العربي وبعض دول أمريكا اللاتينية إلى الاستعانة بالخبرات الأجنبية عن طريق إبرام عقود مشاركة طويلة الأجل، تشمل الاستكشاف والإنتاج والنقل والتسويق، اولم تكن تلك العقود منصفة في معظم الأحوال، ما حد بالدول صاحبة الأرض إلى فتح أبواب المفاوضات مبكرا مع الشركات الأجنبية لتعديل الاتفاقيات لمصلحتها واسترداد بعض حقوقها المهضومة.

وكانت تلك عملية مضنية استمرت عقودا عدة حتى حصلت الدول المنتجة على معظم حصصها المشروعة وانتهاء الغبن الذي كان واقعا عليها ، وبعد انقضاء فترة أخرى من المفاوضات انتهت بعودة عامل ملكية حقول النفط إلى أصحابها وكذلك هذه الاتفاقات المتمثلة مع شركات النفط العملاقة شملت معظم دول الشرق الأوسط وإفريقيا.[1]

وكان الدور الكبير الذي لعبته شركات النفط العالمية في ازدهار عصر النفط تأثيره الواضح في سياسة الاستعمار التي كانت تنتهجها لمصلحة بلدانها الصناعية ، وكان سعر برميل النفط (سعة 42 جالون) قبل السبعينيات يباع بسعر أقل من دولارين وهو ثمن لا يمثل القيمة الحقيقية لهذه المادة النادرة والثمينة ناهيك عن أن حصة البلد المنتج من ذلك زهيد يقل عن نصف السعر المعلن وكان عملا مجحفا بحق الدول المنتجة، وقد أدى تلك التوجه إلى حدوث أمرين مهمين ساهما في تشجيع الأسواق في استهلاك هذه الثروة ..

الأول : هو أن الدول المضيفة كانت بحاجة إلى زيادة الدخل ولم تمانع في رفع الإنتاج إلى أعلى مستوى، بسبب تدني الأسعار آنذاك، إضافة إلى نقطة مهمة وهي كونها أصلا لا تملك القرار.

والأمر الثاني : محاولة تلك الشركات الاحتكارية امتصاص أكب كمية ممكنة من النفط الخام الصافي قبل أن تتعرض لضغوط قانونية من أجل النزاع عن حقوقها الاستثمارية لمصلحة الدول المضيفة وهو ما حدث فعلا في وقت متأخر.[2]

ولو أن قسما كبيرا من هذه الثروة النفطية كانت أساسا تنتج من أراض الدول الغربية المتقدمة علميا وتكنولوجيا، كانت الصورة مختلفة تماما، ولكانت هناك مفاهيم ومقاييس غير ما تعرفه اليوم، فربما قرروا بيعه بوحدة الشراء أو الجالون بدلا من البرميل، ويكون إنتاجه حسب معدلات تضمن دوامة لعقود طويلة، ومن أهم العوامل النى كانت من الممكن أن تساعد على إطالة بقائه عدم السماح بأن يكون المصدر الوحيد لتوليد الطاقة لكونه مادة ناقلة ولم يكن من اهتمام الدول الكبرى المستهلكة لمعظم الإنتاج النفطي أن تلقي بمصير الدول المنتجة التي يعيش سكانها على أرض صحراوية جرداء خالية من أبسط مقومات الحياة، والهدف

---

[1] – عثمان الخويطر، ***(خريطة توزيع منابع النفط)*** ، الشركة السعودية للأبحاث والنشر، السعودية، 2012 ، ص .52

[2] – عثمان الخويطر، المرجع السابق ، ص ، 63.

الرئيسي لتلك الدول الغنية استنزاف الثروات النفطية التي يمتلكها دويلات وأخواتها بأدنى الأسعار تاركة أمر مستقبلها بأيدي أبنائها ومتجاهلة وواقع الحال التي تسود المجتمعات المتخلفة تقنيا وصناعيا، وإذا كان هناك[1] تقصير أو ملامة فنحن المسؤولون عنه ، لأننا لم نوضح للعالم صعوبة العيش هنا ، دون مصدر ولو متواضعا يحافظ على استمرارية الحياة وعلى المدى المنظور ليس لنا استغناء عن النفط كمصدر للدخل، وهنا يأتي دورنا في تقرير مصير مستقبلنا وقبل وصولنا إلى مرحلة متقدمة من النضج السياسي والعلمي لاتخاذ قرارات تضمن لنا ولأجيالنا حياة طبيعية مستديمة، وذلك عن طريق استثمار ما لدينا من فائض المال في مصادر الطاقة المتجددة.[2]

المطلب الثاني : خريطة البترول لقارات العالم

ازدادت أهمية خريطة النفط في العالم لتوضيح منابع النفط المستخرج وطبيعة الأرض وغيرها من العوامل التي تحدد أهمية هذه المنطقة بالإضافة إلى أنها ترسم لنا الدول المستهلكة للنفط ومعدلات استهلاكها باعتبار ذلك أحد العوامل التي تتدخل في إدارة الصراع من أجل السيطرة على منابع النفط، وتشير الدراسات إلى أن هناك ستة دول فقط من دول الأوبك هي التي سوف يكون في مقدورها زيادة إنتاجها وصل بمعدل 43% بحلول عام 2020، وهذه الدول هي: السعودية، الإمارات، الكويت، العراق، إيران ، فنزويلا.

وهناك تقديرات لنسب المخزون المؤكد في مختلف مناطق العالم على النحو الآتي :

شرق آسيا والمحيط الهادي: 4%.

الخليج العربي 65%.

أوروبا 9%.

إفريقيا:6%.

أمريكا الشمالية: 4%.

أمريكا الجنوبية: 12%.

---

[1] – عثمان الخويطر، المرجع السابق ، ص 65.

[2] – د الرميحي محمد ، ***النفط والعلاقات الدولية*** ، الكويت: عالم المعرفة ، ص 107 –116.

الفرع الأول: آسيا.

إن هذه النسب التي أوردتها بعض الشركات النفطية لا تدرج مخزون الاتحاد السوفياتي السابق نظرا لعدم توفر المعلومات المؤكدة عن مخزونه، غير أنهيار الاتحاد السوفياتي ، وانفتاح عن مخزونه بدرجة ما ومخزون الدول المستقلة المطلة على بحر القزوين، قد غير النسب تغيرا ملحوظا ، فالتقديرات الحالية المؤكدة أحجم مخزون النفط دول بحر القزوين تفترض وجود نسبة 75 % في دول بحر القزوين والخليج العربي، الأمر الذي يجعل إمكانية تقدير لمخزون المؤكد لمختلف مناطق العالم بما فيها روسيا ، بنحو 205% فقط، ويعتقد أن حقول سيبيريا تضم كميات هائلة من النفط ، غير أنها تندرج ضمن تخمينات الاحتياطي المحتمل وغير المؤكد، ذلك لسببين أولهما أن الاتحاد السوفياتي السابق لم يكن ينشر المعلومات المتوفرة لديه أن توفرت، حول هذا الاحتياط.

والثاني هو أن"عمليات التنقيب والاستخراج من تلك الحقول تتطلب أموالا هائلة لم تكن متوفرة لدى الإتحاد السوفياتية السابق ولا لدى روسيا الآن، أما بحر القزوين الذي يعد خليجا ثانيا بما بحمله من ثروات نفطية ، لكن المشكلة أنه يرتبط بأوضاع بالغة التعقيد في منطقة وسط آسيا ، ويتطلب الحصول عليه من خطوط أنابيب جنوبا عبر إيران أو باكستان أو أغنستان أو غربا عبر تركيا وروسيا، الأمر الذي يضع ضغوطا أمنية واستراتيجيه كبيرة على الإدارة الأمريكية، ويزيد من اعتمادها على مناطق قريبة من نفوذ روسيا، إن المعلومات تشير أن احتمال نفذ مخزون اندونيسيا المؤكد من النفط بعد نحو 9 سنوات والصين بعد نحو 20 عاما، إن الدول الواعدة للتحول إلى قوى عالمية بدرجة أو بأخرى في شرق آسيا هما الصين والهند وهذه الدولتان تحتاج إلى استيراد كميات هائلة من النفط في المستقبل القريب.

الفرع الثاني: أوروبا:

تشكل أوروبا أكبر المناطق فقرا في العالم بالنسبة للنفط وفي غرب أوروبا يكاد يكون النرويج ثم بريطانيا من اكتشاف نفط بحر الشمال قبل نحو 25 عاما ، هما الدولتان الوحيدتان اللتان لديهما ما يكفي حاليا لاكتفائها الذاتي، بينما تصدر النرويج جزءا من نفطها ، غير أن مخزونها المؤكد ضئيل والاحتياطي شبه المؤكد لبحر الشمال لا يتجاوز 50 مليار برميل، أما في شرق أوروبا فكانت رومانيا هي الدولة الوحيدة التي لديها ثروة نفطية غير كبيرة ، هذا بالإضافة إلى أن بريطانيا ستتحول إلى دولة مستوردة للنفط بشكل

كامل قبل نهاية العقد الأول من القرن الحال يوهو ما قد يفسر بعض الشيء من انسياق بلير وراء مخططات بوش.

الفرع الثالث:الخليج وإيران

فهو المنطقة الأغنى بالنفط في العالم دون منازع، حيث يتراوح المخزون المؤكد والشبه المؤكد بين 70 مليار و800 مليار برميل، دول المنطقة غنية جدا بالنفط هي: إيران–العراق–العربية السعودية–الكويت–والإمارات العربية، وإن النفطيون يؤكدون أن العراق يمتلك ثاني أكبر احتياطي للنفط في العالم بعد العربية السعودية وإيران هي صاحبة خامس أكبر احتياطي للنفط في العالم (90 مليارا برميل تمثل 8.5 من الاحتياطي العالمي) تليه الإمارات (98 مليار برميل بنسب 3.9%) والكويت(5.96 مليار برميل بنسبة 2.9 %) من الاحتياطات العالمية المؤكدة.

ودولا ذات كميات متواضعة مثل عمان وقطر التي يشيك يوشك نفطها على النفاد، والتي يوجد بها مخزون كبير من الغاز لم يتم استغلاله بعد، بينما يكاد لا يوجد النفط في دولة البحرين، ويقدر عمر النفط ولغاز في هذه المنطقة بنحو 100 عام تقريبا إذا ما حوفظ على مستويات الإنتاج الحالية.

وقد تم استخراج النفط بكميات متواضعة غرب الخليج كاليمن وسوريا.

الفرع الرابع: إفريقيا

في افريقيا يتوفرالنفط في الشمال العربي من القارة، وفي الوسط في نيجيريا وأن مخزونها النفطي يكاد ينفد وكذلك أنغولا، وواشنطن تعطي اهتماما خاصا للنفط الإفريقي إذ تستورد في الوقت الحالي كميات كبيرة من النفط من أنجولا ونيجيريا، كما تستعد للحصول على النفط من تشاد عبر خط أنابيب أنشأته شركة" **أكسن موبيل"** الأمريكية لربط حقوق النفط التشادية بموانئ التصدير في كامرون وفي تقرير نشرة مدير عام الشركة الوطنية للبترول والغاز في نيجيريا أن حوالي 60 % من الاستهلاك المحلي من الوقود تتم عملية إنتاجه محليا من عام 2000.

كذلك أن مصفاة مدينة واري تنتج حوالي 125 ألف برميل يوميا ، وبين أن احتياطي نيجيريا من النفط يقدر بـ 27 بليون برميل وتبذل جهود ليصل إلى 30 بليون ومستوى إنتاج اليومي يبلغ 3 ملايين برميل يوميا في عام 2003، وقال أن نيجيريا تملك حوالي 124 ترليون قدم مكعب من الغاز، ففي الشمال العربي

يقدر المخزون النفطي في ليبيا وهناك كميات قليلة في تونس ومصر والسودان ، وهي مخزونات مهددة بالنفاذ في فترة أقصاها عقدين باستثناء ليبيا التي قد يطول عمر نفطها إلى نحو 50 عاما.

الفرع الخامس: أمريكا

وتعتبر أمريكا الشمالية والجنوبية غنيتان نسبيا بالنفط، ففي أمريكا الشمالية هناك نفط وفير نسبيا في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وألاسكا والمكسيك.

غير أن المخزون النفطي المعلن بأنه مؤكد للولايات المتحدة لا يتجاوز 23 مليار برميل ، فهذا يعني أن النفط الولايات المتحدة الأمريكية سينفذ خلال عشر سنوات، وهناك اعتقاد بأن الولايات المتحدة لا تكشف الأرقام الحقيقة لمخزوناتها المؤكدة والمحتملة وبأنها تحتفظ بما لديها من مخزون كاحتياطي استراتيجي بعيد المدى، حيث يشار إلى ان إنتاجها للنفط قد إنخفظ خلال العقد الأخير نحو 25%،وانها أخذت تتجه أكثر فأكثر نحو استخدام الغاز، في الوقت الذي تشير فيه الأرقام المعلنة عن مخزون الغاز على انه مخزون متواضع.

وكذلك هناك نفط في كندا حيث لا يزيد المخزون المؤكد على 5 مليارات برميل و70 ترليون قدم 3 من الغاز، أما ألاسكا فلا تتجاوز التقديرات لمخزونها النفطي المؤكد 15 مليار برميل والاحتياطي المحتمل نحو 40 مليار ونحتوي المكسيك التي تنتمي إلى كتلة أمريكا الوسطى على أكبر مخزون نفطي في القارة الأمريكية حيث يقدر مخزونها بنحو 20-40 مليار برميل والمحتمل 37 مليار بينما يقدر لديها مخزون كامنا طويل الأمد يقدر بنحو 120-150مليار برميل.

وتشكل كتلة أمريكا اللاتينية إحدى المناطق الغنية نسبيا بالنفط حيث يقدر ما لديها بنحو 12% من الاحتياطي المؤكد في العالم، وتعتبر فنزويلا أغنى بلدان أمريكا اللاتينية في هذا المجال، حيث أرتفع حجم مخزونها المؤكدين عامي 1970 و 1994 من 14 مليار إلى 65 مليار برميل وهي عضو في الأوبك منذ تأسيسها في عام 1960.

وهناك كميات قليلة من النفط وكميات أكبر من الغاز في البرازيل ولكنها تستورد نحو ثلث احتياجاتها، وكذلك في كولومبيا والإكوادور، كما يشار إلى استخراج الغاز في بوليفيا والبيرو.[1]

1- عثمان الخويطر، المرجع السابق ، ص ، 70.

الخلاصة

إن الأهمية الإستراتيجية للنفط العربي تكمن في ضخامة الاحتياطات وضخامة الإنتاج وإمكاناته بما يسمح للنفط العربي التمتع بمرونة كبيرة من اجل تلبية الاحتياجات العالمية، وكذلك انخفاض تكاليف الاستكشاف والإنتاج بالمقارنة مع مناطق أخرى في العالم وارتفاع غزارة البئر الواحد بالمقارنة مع المناطق الأخرى في العالم، وكذلك المنطقة العربية تمتلك نحو ثلثي الاحتياطات العالمية للنفط وتمتلك دول الخليج العربي 660 مليار برميل وليبيا والجزائر نحو 30 مليار برميل متر مكعب من الاحتياطات العالمية.

الفصل الثاني:

التهديدات والتحديات المهددة بالأمن الطاقوي

ما الأخطار والتهديدات التي تلاحق الأمن الطاقوي؟

المبحث الأول: التهديدات والتحديات المهددة للأمن الطاقوي.

يتسم أي مورد من موارد الطاقة في العالم بتهديدات وكذا تحديات تواجهه لكثرة استغلاله والحاجة الماسة إليه من خلال تلبية الحاجة وكذا التبعية على قطاع النفط خاصة على سبيل المثال.

المطلب الأول:تهديدات أمن الطاقة الاحفورية في العالم.[1]

- هناك مخاطر جمة تتهدد أمن الطاقة في العالم عامة والعالم العربي خاصة، من أهمها النهم الأمريكي للاستئثار بالبترول والذي يوصف بأنه مصلحة قومية أمريكية يجب حمايتها بكافة السبل المشروعة وغير المشروعة التي يمكن أن تصل إلى حد تغيير المبادئ والقوانين التي حكمت النظام الدولي منذ معاهدة واستفاليا 1648م القائمة على مبدأ عدم التدخل في شئون الدول الأخرى ورفض تغيير الأنظمة بالقوة والتي أصبحت سياسة رسمية للولايات المتحدة بعد إقرار مبدأ الحرب الاستباقية كإحدى دعائم الإستراتيجية الأمريكية للقرن الواحد والعشرين والتي شملت أيضًا العمل على توسيع التواجد العسكري الأمريكي في العالم والذي بلغ نصف مليون جندي، ثم الإعلان مؤخرًا عن مشروع فرض الوصاية على منظمة "الأوبك" ممن خلال إقرار الكونجرس الأمريكي للقانون المعروف اختصارًا باسم "النوبك الأمريكي" والذي يهدف إلى التحكم بالنفط العالمي.

وتزداد هذه المخاطر بدخول فاعلين دوليين جدد أمثال (روسيا والصين والهند) إلى ساحة السباق للفوز بجزء من كعكة النفط العالمي، خاصة العربي والخليجي منه، وهو ما أدى إلى تزايد الطلب على النفط بصورة كبيرة. وتشير تقارير الوكالة الدولية للطاقة إلى أنه خلال عامي 2004 و2005 وصلت الحاجة العالمية للنفط إلى حوالي 82 مليون برميل سترتفع سنة 2010 إلى 90 مليون برميل، ثم إلى 120 مليون برميل سنة 2030 تذهب معظمها إلى البلدان الرأسمالية. وفي وضع يشهد ضعفًا في إمكانيات الإنتاج، ونضوب النفط في الكثير من مناطق إنتاجه حول العالم، باستثناء منطقة الشرق الأوسط التي تعتبر الخزان القابل للزيادة، حيث تفيد التقديرات إلى أن الخليج به حولي 84% من الاحتياطات النفطية المؤكدة، تتركز المخاطر التي تهدد أمن الطاقة في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما يؤثر سلبًا على اقتصاديات بلدانها ويجعلها أسيرة

---

[1] – **أمن الطاقة العربي، مخاطر بالجملة، مركز النخبة للدراسات**2007، متاح الرابط www.onislam.net ، ص2.1.

التطورات التي تشهدها أسواق النفط، ما يدفع للتساؤل عن آليات تأمين النفط في المنطقة. لكن قبل ذلك لا بد من التعرف على المخاطر التي تتهدده.

المطلب الثاني: أخطار تهدد أمن الطاقة العربي.[1]

تتعدد المخاطر التي تهدد النفط العربي ما بين مخاطر داخلية نابعة من التطورات داخل دول العالم العربي، ومخاطر خارجية نابعة من الصراع الدولي على امتلاك مصادر الطاقة والتي تتركز في هذه المنطقة، وهناك نوع ثالث من الخاطر ناتج عن قرب نضوب النفط.

الفرع الاول: المخاطر الداخلية.

النمو المتزايد في استهلاك الطاقة في الدول العربية خلال السنوات العشر الماضية : يمثل النفط والغاز الطبيعي 97% من استهلاك الطاقة في الدول العربية. وقد أدى تزايد معدلات النمو السكاني بنسبة 2.4% سنويًّا خلال العشرين عامًا الماضية (1985 – 2005).

واقترانها بزيادة في الدخل القومي بلغت في نفس الفترة 4.2% إلى ارتفاع متوسط استهلاك الفرد من النفط من 7.3 براميل عام 1985م إلى 8.9 براميل عام 2000م.

ثم إلى 9.4 براميل نفط عام 2005م، أي بمعدل نمو سنوي بلغ 1.3%. ويتوقع ارتفاع متوسط استهلاك الفرد من الطاقة في الدول العربية ليصل إلى 12.8 برميلا عام 2020، أي بزيادة سنوية قدرها 2.1%.

وبالنسبة للغاز فقد تزايدت معدلات استهلاكه هو الآخر، حيث زاد الاستهلاك أكثر من ضعفين في الفترة 1985 – 2005م وبزيادة سنوية بلغت 5.7%. ومن المتوقع أن يصل الطلب على الغاز الطبيعي في الدول العربية إلى 6.4 ملايين برميل عام 2020م مقارنة بـ3.3 ملايين عام 2005م، أي بزيادة تبلغ نسبتها 4.4% سنويًّا.

---

[1] – أمن الطاقة العربي ، المرجع السابق ،ص2،3

وإذا ما أخذنا في الاعتبار التوقعات والمؤشرات عن اقتراب موعد نضوب البترول في المنطقة العربية (وفقًا لتقرير النظرة الاقتصادية الإقليمية: الشرق الأوسط آسيا، سبتمبر 2006م والصادر عن صندوق النقد الدولي)، فإن الأمر سيكون أكثر سوءًا في المستقبل، وهو ما يتطلب ضرورة السعي لتقنين الاستهلاك والبحث عن مصادر طاقة بديلة.

الفرع الثاني: المخاطر الخارجية.[1]

تتمثل المخاطر الخارجية في الصراع الدولي على السيطرة على مصادر الطاقة في المنطقة، وتتجلى مؤشرات هذا الصراع فيما يلي:

1- **النوبك" الأمريكي:** وهو القانون الذي وافق عليه مؤخرًا مجلس النواب الأمريكي ويحمل عنوان (قانون لا تكتلات لإنتاج وتصدير النفط لعام 2007) والذي يعرف اختصارًا باسم "النوبك" والذي يعطي للحكومة الأمريكية إمكانية مقاضاة منظمة الأوبك والمنظمات المماثلة لها، بدعوى التحكم في أسعار النفط. وأول الآثار المترتبة على هذا القانون إلغاء الحصانة السيادية لأعضاء "الأوبك" على ثرواتهم النفطية.

فسماح القانون لوزارة العدل الأمريكية بمقاضاتهم أمام المحكمة الأمريكية تحت مبررات واهية متمثلة في أن نظام حصص الإنتاج في الأوبك يدخل في إطار مؤامرة تؤدي بصورة غير عادلة إلى رفع تكلفة النفط الخام لإشباع طمع مصدِّري النفط، يعني أن هذه الدول أصبحت تحت سيادة الدولة الأمريكية مثلها مثل باقي الشخصيات الاعتبارية التي تخضع للقانون الأمريكي.

ويأتي هذا المشروع متوافقًا مع المجهودات الأمريكية الرامية إلى إلغاء أي دور أو وزن حقيقي للنفط العربي في السياسة الدولية، وعدم السماح باستخدامه كورقة ضغط سياسية للتحكم في مصير العالم المعاصر، كما حدث من قبل خلال حرب أكتوبر عام 1973، خاصة في ظل الفشل الأمريكي والغربي الذريع في محاولات إيجاد مصادر طاقة بديلة (والتي أنفقت عليها منذ عام 2001 وحتى الآن نحو 10 مليارات دولار) أو باكتشاف مناطق نفطية جديدة، حيث اصطدمت بالتكاليف العالية للبحث والتنقيب (كما حدث في النرويج وبحر الشمال والإكوادور وألاسكا وكندا وأستراليا). وكذلك الفشل في السيطرة على بحر

---

[1] - أمن الطاقة العربي،المرجع السابق ،ص3

قزوين والتدخل في الشئون الداخلية لقرقيزيا وأذربيجان وكازاخستان وجورجيا وأوكرانيا وأرمينيا؛ بسبب مواجهة كل من روسيا وإيران لهذه المحاولات.

- **2 دخول دول جديدة حلبة السباق الدولي على النفط العربي–الخليجي:**[1]

ترتب على النهضة الصناعية الكبرى التي تشهدها العديد من دول العالم خاصة الصين والهند، ارتفاع الطلب العالمي على النفط وتحديدًا على النفط العربي الذي يمثل 84% من الاحتياطات النفطية المؤكدة. فبالإضافة إلى دخول هؤلاء الأعضاء الجدد إلى سوق النفط، هناك الأعضاء القدامى الذين يزداد طلبهم على النفط بدرجة كبيرة، حيث تشير الوكالة الإعلامية الأمريكية لشئون الطاقة إلى أن واردات أمريكا الشمالية من النفط الخليجي سوف تتضاعف في الفترة من بين 2002 – 2025م؛ إذ إنه من المتوقع أن تأتي أمريكا الشمالية في المركز الثاني بعد الصين من حيث حجم وارداتها من نفط الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في نفس الفترة، خاصة في ظل توجه الصين للاعتماد شبه الكلي لوارداتها من النفط على هذه المناطق، حيث تحصل على حوالي 40% من استهلاكها الذي زاد بنسبة 75% في الفترة ما بين عامي 2002 – 2004م. وينطبق ذلك أيضًا على الهند التي تعاني من نقص في الموارد الثابتة المستقرة للطاقة؛ إذ لا يكفيها الإنتاج المحلي الذي تقدمه هذه الموارد وتستورد 70% من استهلاكها من النفط. وتشير إحدى الدراسات الاقتصادية لـ"جولدمان ساشز" إلى أنه في ظل زيادة حجم الاستثمارات الصناعية في الهند، خاصة في سوق السيارات، فإن نسبة استهلاكها للنفط ستزداد بصورة كبيرة. وهو الأمر الذي دفع الهند إلى توجيه اهتمام كبير لأمن واستقرار منطقة الخليج التي تعتمد عليها بشكل كبير في الحصول على احتياجاتها النفطية.

-3الصراع الغربي الإيراني وتأثيره على تدفقات النفط:

يكتسب مضيق هرمز أهمية كبيرة من النواحي الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية كونه معبرًا لحوالي ثلثي الإنتاج النفطي الذي يستهلكه العالم.

ومع تصاعد وتيرة الصراع بين الدول الغربية وإيران حول برنامجها النووي وإمكانية تطور هذا الصراع إلى حرب، فإن هناك مخاطر كبيرة تهدد مضيق هرمز، وبالتالي خطوط نقل النفط الذي تمر عبره، خاصة

[1] – أمن الطاقة العربي، المرجع السابق ،ص4

في ظل تهديد إيران بغلق المضيق في حال تعرضها لضربات عسكرية من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل؛ وهو ما سيترتب عليه ارتفاع كبير في أسعار النفط ستكون نقلة نوعية مختلفة عما حدث من قبل في هذه الأسعار.

وتستطيع إيران التي تسيطر على مضيق هرمز –بفضل احتلالها جزر الإمارات طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى– تنفيذ تهديداتها وتعريض العالم لصدمة نفطية قد تكون مدمرة، ولا تقوى الاقتصاديات الغربية على تحملها. ولعل هذا ما يدفع العديد من الدول الغربية، إضافة إلى روسيا والصين، إلى اعتبار أي محاولة أمريكية أو إسرائيلية لتوجيه ضربة عسكرية لإيران بمثابة "الجنون بعينه."

الفرع الثالث :مخاطر طبيعية: النوع الثالث من المخاطر يتعلق بطبيعة النفط ذاته كمادة [1] قابلة للنضوب وغير متجددة، حيث تشير التوقعات إلى أن عصر النفط الذي يشكل أكثر من ثلث الطاقة المستخدمة في العالم قد أوشك على الأفول في خلال أقل من نصف قرن بعد ما أحرق العالم تريليون برميل من إجمالي تريليونين برميل.

[1] - أمن الطاقة العربي،نفس المرجع المرجع السابق ،ص4.

وتتأكد هذه التوقعات في ظل عجز الجهود الدولية عن اكتشاف مزيد من الحقول الجديدة أو وقف النهم المتصاعد في استهلاكه.

المبحث الثاني: الإستراتجية الغربية لفرض التبعية علي قطاع النفط.

المطلب الأول : سياسة التبعية.

التبعية ماهي إلا مجموعة علاقات سياسية اقتصادية عسكرية وثقافية تشكلت تاريخيا بعد الانتهاء من الاستعمارات الغربية المباشرة، تعبر عن تقسيم العمل على الصعيد الدولي بالشكل الدي توظّف بموجبها موارد مجتمع أو مجتمعات معينة لخدمة مصالح مجتمع أو مجتمعات أخرى، وتمثل العلاقات التي تنشأ بين مركز النظام الرأسمالي العالمي المتطور ومجتمعات العالم الثالث المتخلفة بهدف الحفاظ على الأنظمة القائمة، وبسط النفوذ على أوسع مساحة ممكنة من العالم، مع الاحتفاظ على المرونة اللازمة اتجاه الضغوط والمقاومة التي تظهر من حين لآخر من طرف حركات التحرر الوطني ومن طرف قوى عالمية صاعدة تنشد الاستقلالية والانعتاق.

لقد أصبح النفط العربي محاطاً بجماعة من المقيدات باتت تهدده في ظل غياب استراتيجية نفطية عربية موحدة ومتناسقة، ولم تأت هذه المقيدات والتحديات بصورة عفوية بل جاءت ضمن سياسة الدول المستهلكة للنفط، لا سيما الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة، تجاه النفط العربي، ومن أهم عناصر هذه السياسات هي :

المطلب الثاني: إنشاء وكالة الطاقة الدولية.

وكالة الطاقة الدولية والتي تعد أحد منظمات الدول المستهلكة للنفط، ذات السمة الاحتكارية، التي تمثل احتكار المستهلك، ولقد أخذت الدول الرأسمالية الصناعية في تركيز اهتمامها لمعالجة مشكلة الطاقة، لا سيما عندما اشتدت مشكلة الطاقة في السبعينات، إذ تأسست في إطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الوكالة الدولية للطاقة، إذ تأسست بدعوة من الولايات المتحدة الأمريكية في 15 تشرين الثاني عام 1974، وهي تابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وقد تكونت من (16) دولة أعضاء في المنظمة من بين (24) عضواً في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، والدول الأعضاء المؤسسة هي (النمسا، وبلجيكا، وكندا، والدانمارك، وألمانيا الاتحادية، وايرلندا، وإيطاليا، واليابان، ولكسمبورك، وهولندا،

وأسبانيا، والسويد، وسويسرا وتركيا، وإنكلترا، والولايات المتحدة الأمريكية)، وقد انضمت فيما بعد كل من نيوزلاند والنرويج واليونان.

واهم سبب لقيام وكالة الطاقة الدولية، هو التغيرات التي ظهرت في العالم، لا سيما في الوطن العربي، بكونه الممون الرئيس لأوربا وأمريكا لمادة النفط الخام، إذ انتقلت الصناعة النفطية في السبعينات من أيدي الشركات إلى أيدي الحكومات في الأقطار العربية ودول العالم النفطي، وأصبحت هي المحدد للأسعار وحجم الإنتاج.

وفي عام 1974 وجهت الولايات المتحدة الدعوة إلى عدد من حكومات الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للنفط، لحضور اجتماع في واشنطن في شباط عام 1974، من أجل أعداد برامج عمل مشتركة للدول المستهلكة للنفط وبذل الجهود من اجل تنمية المصادر البديلة للطاقة، وانتهى المؤتمر إلى وضع برامج عمل تهدف إلى :

أ- الاقتصاد في استخدام الطاقة.

ب- اعتماد نظام الحصص في حالة الطوارئ والعجز.

ت- تنويع مصادر الطاقة البديلة وتطويره.

وقد انبثق عن مؤتمر واشنطن تكوين مجموعة من (12) دولة غربية، أطلق عليها مجموعة تنسيق الطاقة، إلى جانب كل من أمريكا، وكندا، واليابان والنرويج، وقد تولت هذه اللجنة إنشاء وكالة الطاقة الدولية.

المطلب الثالث : استخدام استراتيجية الاقتراب غير المباشر لتطويق الدول المنتجة للنفط عن طريق.

أ- إعادة هيكلية السوق النفطية لتستقر على قاعدتي المضاربة، المضاربة الآجلة والمقايضة التبادلية،أي تحويل كافة التعاملات والصفقات إلى البورصة الدولية للنفط.

ب- توزيع المخزون الاستراتيجي لدى جميع الدول الصناعية، واستخدامه وفت الطوارئ لمواجهة أي نقص في الإمدادات، أو لضبط الأسعار لمنعها من الارتفاع، وهو ما ظهر بشكل جلي أبان حرب الخليج الأولى عام 1991، ثم ما أعقبه من التركيز على هذه السياسة، حينما أعلنت الإدارة الأمريكية توجهها الاستراتيجي لزيادة المخزون القومي إلى مليار برميل يومياً وما أعلنته الحكومة الألمانية، بزيادة مخزونها الاستراتيجي بمقدار (17) مليون برميل يومياً.

ت- تملص جبهة الدول المستهلكة وتهربها هي والاحتكارات الدولية للنفط من إقامة حوار للتفاهم مع الدول المنتجة، من أجل شروط عادلة لبيع النفط، وقد كانت التقديرات تشير إلى ان سعر برميل النفط في عام 2005 سيصل إلى (120)دولاراً، فإذا به ينخفض باطراد.

ث- اتفاق دول العالم الصناعي والاحتكارات الدولية على إجبار الدول المنتجة على بيع (احتياطيها المخزون في باطن الأرض، والذي يعد ملكاً للأجيال القادمة، وان هذه اللعبة بدأت منذ سنوات قريبة وبهدوء وعلى نطاق ضيق، ومن خلال تعتيم أعلامي كامل وبانتقاء مجموعة محدودة من الدول المنتجة بقيمة تتراوح بين (5-10) دولارات للبرميل الواحد ولعل هذا اخطر ما يواجه النفط العربي الآن.

3- السيطرة الكاملة على خطوط تسويق النفط العربي إلى جنوب شرق آسيا واليابان وتحجيمها خاصة وان هذه الأسواق، هي أسواق ضخمة، إذ يصل الاستهلاك اليومي لليابان حوالي(4) مليون برميل، ولكوريا الجنوبية حوالي (مليون) برميل.

4- التحكم الكامل في تقنية النفط تنقيباً وإنتاجا : الأمر الذي أدى إلى تغير استراتيجية الدول المنتجة للنفط وسياستها لكي تتمكن من جذب كثير من رؤوس الأموال والتكنولوجيا العربية.

5- إصدار ضريبة الكربون الأوربية : تحت شعار المحافظة على البيئة، فان دول المجموعة الأوربية، قررت ان تصدر ضريبة جديدة باسم (ضريبة الكربون الأوربية)، ونتيجة المعارضة الشديدة لهذه الضريبة، اتفق وزراء البيئة لدول الاتحاد الأوربي في عام 1994، على استبعاد فرض ضريبة الطاقة على مستوى دول الاتحاد، وترك المجال مفتوحاً أمام الدول الأعضاء، لاتخاذ الإجراءات المناسبة لها، ويذكر أن ضريبة الطاقة كانت قد اقترحتها مفوضية الاتحاد الأوربي وتقضي بفرض ضريبة إضافية على منتجات الطاقة بما يعادل (3) دولارات لكل برميل من النفط المستهلك في الأسواق وترتفع بشكل تدريجي لتصل (10) دولارات عام 2000، هذا وقد وصلت نسبة الضريبة في السعر النهائي لبنزين السيارات (75%) في أوربا الغربية، أما سعر النفط فانه لا يمثل سوى (8-10%) فقط من سعر بنزين السيارات في الدول الأوربية، أي حوالي (30-40) سنتاً من مجموع سعر الكالون الذي يبلغ 3,75 دولارا.

المبحث الثالث:التشريعات الوطنية لحماية الطاقة الاحفورية حالة الجزائر.

لا يزال قطاع الطاقة في الجزائر يلعب دورا رئيسيا في التنمية الاقتصادية بفضل الموارد الهامة من المحروقات التي يزخر بها القطاع المنجمي الوطني.يساهم قطاع المحروقات بحوالي40 بالمئة من الناتج الوطني المحلي، وأكثر من 60 بالمئة للميزانية العامة للدولة عن طريق الجباية البترولية و97 بالمئة من عائدات التصدير.كما تساهم المحروقات في تلبية الاحتياجات الوطنية من الطاقة التجارية إذ بلغ استهلاك الطاقة في 2004 ما يعادل 32 مليون ط.م.ن. إن الدور والوظيفة الموكلان إلى قطاع الطاقة مكنا من وضع ورسم السياسة الطاقوية الوطنية، متمثلة في العناصر الرئيسية التالية :

* تنمية المحروقات والمنشآت القاعدية وتطوير صادرات المحروقات بغية تدعيم المشاريع التنموية.

*الاستخدام العقلاني للطاقة و تنمية فروع المتناوبة (الطاقات المتجددة، التكنولوجيات الفعالة والنقية).

* التعاون الدولي في مجال الطاقة.

*استرجاع الدولة دورها الثلاثي المتمثل في كونها مالكة العقار المنجمي، محركة الاستثمارات و حامية للمصلحة العامة.

المطلب الأول :قانون المحروقات.[1]

الباب الأول:أحكام عامة وتعاريف.

المادة الأول: يهدف هذا القانون إلي تحديد مابيلي :

النظام القانوني لنشاطات البحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بواسطة الأنابيب وتكريرها وتحويلها وتسويقها وتخزين وتوزيع المنتجات البترولية وكدا الهياكل و المنشات التي تسمح بممارسة هده النشطات.

- الإطار المؤسساتي الذي يسمح بممارسة هذه النشاطات المذكورة أعلاه.
- حقوق والالتزامات الأشخاص لممارسة نشطات او العديد من الأنشطة المذكورة أعلاه.

المادة الثانية : يؤدي إنشاء هذه الإطار المؤسساتي الي تحقيق مبدأ الحركية والقابلية للتكيف الذي يميز نشاط الدولة ومنه بعيد هذه الأخيرة احدي صلاحياتها التي كانت تمارسها سوناطراك الشركة ذات أسهم من قبل.

وهكذا تستفيد سوناطراك شركة ذات اسهم بعد التخلي عن مهمة تعاكس وتعرقل مهمتها الاقتصادية الطبيعية بموجب هذا القانون من تقوية متزايدة وديمومة دورها الأساسي في خلق الثروات لصالح الجماعة الوطنية,

المادة الثالثة : تعد المواد ومواد المحروقات المكتشفة أو غير المكتشفة الموجودة علي التراب الوطني وفي باطنه وفي المجال البحري الذي هو جزء من السيادة الوطنية التي تجسدها الدولة ويجب ان تستغل هذه المواد باستعمال وسائل ناجعة وعقلانية من اجل ظمان الحفاظ الامثل عليها من احترام قواعد حماية البيئة

المادة الرابعة : يجب ان تكون النشطات المذكورة في المادة الاول اعلاه احد العوامل لاستعمال وتكوين المواد البشرية الوطنية وبهذا الصيغة تستفيد من التدابير التحفيزية المنصوص عليها في هذا القانون.

[1] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،وزارة الطاقة والمناجم،قانون المحروقات،الرقم 50، الباب الاول ،المادة 1,2,3,4,5،29ديسمبر 2004,

المادة الخامسة : يقصد في مفهوم هذا القانون بما ياتي:

1) صناعة االبترول الافقية : عمليات البحث واستغلال المحروقات.

2) الترخيص بالتنقيب:ترخيص تسلمه الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات تخول صحبها بطلب منه[1] الحق غير المطلق في القيام باشغال التنقب في محيط واحد اوعدة محيطات.

3) الصناعة لبترولية التحتية :هي عمليات النقل بواسطة الانابيب والتكرير والتحويل والتسويق والتخزين والتوزيع.

4)عقد يسمح بانجاز نشاطات البحث او استغلال المحروقات طبقا هذا القانون

5)عقد الشراكة: عقود البحث او الاستغلال المحروقات المبرمة بين سوناطراك شركة ذات اسهم وشريك او شراكاء اجانب وفق احكام القانون رقم86-14 المؤرخ في ذي الحجة عام 1406هـ الموافق 19 اوت سنة 1986 المعدل والمتمم والمذكور اعلاه قبل تاريخ نشر هذا القانون

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،وزارة الطاقة والمناجم،قانون المحروقات،الرقم 50، الباب الاول، المادة5،29ديسمبر 2004,

المطلب الثاني: شرح القانون.

فقد تم إصدار عدة قوانين نذكر منها :

– قانون المحروقات.[14]

أدت مبادئ السياسة الطاقوية الجديدة إلى إحداث تغيرات في الأطر القانونية والتشريعية والتي باشرت بها الدولة على الصعيد الاقتصادي الشامل في قطاع الطاقة.

أولا: الإصلاحات المؤسساتية.

سجل قطاع الطاقة والمناجم في السنوات الخمس الأخيرة نتائج قيمة، نظرا للإصلاحات التي قامت بها الدولة في تعديل واستحداث قوانين ومؤسسات لتمكن الدولة من استرجاع صلاحياتها، بصفتها مالكة للثروة المنجمية والطبيعية، ومحرك للاستثمارات.

ومن أجل ترقية القطاع و تطويره، تمت المصادقة على عدة قوانين اتخذت بعين الاعتبار الاهتمامات الدولية المشتركة و نذكر منها :

* قانون الكهرباء و التوزيع العمومي رقم 02-01 للغاز المؤرخ في 05 فيفري 2002 والمتعلق بتحرير قطاع الكهرباء و التوزيع العمومي للغاز الطبيعي، مع فتح مجال التنافس في إنتاج و توزيع الكهرباء ومنح المتعاملين حق الدخول - وبدون تمييز-، إلى شبكة الكهرباء مع الحفاظ على مهام الخدمة العمومية.

كما تم في نطاق هذا القانون تنصيب لجنة ضبط الكهرباء والغاز في جانفي 2004 التي تهتم بضمان احترام و تطبيق التنظيم الجديد.

* قانون رقم 05-07 الخاص بالمحروقات المؤرخ في 28 ابريل 2005 الذي من شأنه توسيع إطار الشفافية والمنافسة وعدم التمييز بين المتعاملين العموميين وغيرهم في منح الرخص المنجمية، رفع الاحتكار في استغلال منشآت نقل المحروقات وفتح مجال للاستثمار والسماح للمتعاملين باستغلال شبكة النقل بالأنابيب وكذا إدخال شروط الاستغلال والاهتمام أكثر بحماية البيئة.

---

[1] - الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،موتمر الطاقة العربي الثامن ،،متاح علي الرابط ، www.oapecorg.org/aeconf_papers، ص1,2.

سمح هذا القانون بإنشاء وكالتين للمحروقات، وكالة وطنية لتثمين موارد المحروقات "النفط"، وكالة وطنية لمراقبة النشاطات و ضبطها في مجال المحروقات" سلطة ضبط المحروقات."

وقد تم تنصيب اللجان الإدارية لتسيير هاتين الوكالتين في 14 نوفمبر 2005.

تقوم الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات بترقية استثمارات القطاع وتسليم رخص التنقيب مع تحديد ومنح مساحات البحث وكذا متابعة ومراقبة تطبيق عقود البحث والاستغلال، و كذا تحديد و وتحصيل الاتاوات وتحويلها للخزينة العمومية.

كما تقوم بتسيير وتطوير بنوك المعلومات الخاصة بالبحث واستغلال المحروقات.

أما الوكالة الوطنية لمراقبة النشاطات وضبطها في مجال المحروقات فهي تسهر على تطبيق القوانين المتعلقة بالنشاطات التي يحكمها هذا القانون (التعريفات، الاستعمال الحر لمنشآت النقل والتخزين، الأمن الصناعي، المحافظة على البيئة، دفتر الشروط المتعلق بإنجاز المنشآت، تطبيق المعايير والمقاييس المعدة على أساس أفضل تطبيق دولي).

كما تتكلف بدراسة طلبات منح إمتياز النقل بواسطة الأنابيب و تقديم التوصيات الى الوزير المكلف بالمحروقات.

ويسمح هذا القانون أيضا بتكييف قوانين المؤسسات العمومية العاملة في هذا القطاع للدخول في اقتصاد السوق الذي يتميز بالمنافسة والفعالية الاقتصادية والذي ترتكز على مبادئ الشفافية في التسيير، حيث تتولى الدولة مهامها في تسيير العقار المنجمي كقوة وطنية و ضابط للقوانين.

إضافة إلى ذلك قانون رقم 09-99 المؤرخ في 28 جويلية 1999 المتعلق بالتحكم في الطاقة والذي سبق ذكره في التقرير السابق يشمل جميع التدابير والإجراءات المتخذة من أجل استعمال رشيد للطاقة، تطوير الطاقات المتجددة وتقليل من آثار النظام الطاقوي على البيئة من خلال تخفيض إصدار الغازات الدفيئة.

ثانيا[1] : تطور المصادر الوطنية للطاقة

1- المحروقات :

تقدر احتياطيات المحروقات القابلة للاستخلاص والتي تم إثباتها إلى غاية 01-01-2005 كما يلي:

* بترول خام : 11,35 مليار متر مكعب.

* غاز طبيعي: 4550 مليار متر مكعب.

كما يتم مراجعة الاحتياطيات الوطنية بطريقة مستمرة بفضل الاكتشافات المستمرة التي تقوم بها الشركة الوطنية سونا طراك وشركائها إلى جانب رفع نسبة الاسترجاع وإعادة تقييم المكامن بفضل إدخال تكنولوجيات حديثة.

2- تطوير مصادر المحروقات :

تكمن أهمية المحروقات في كونها الركيزة الأساسية للإستراتجية الاقتصادية للبلاد، حيث تمكننا من فك حصار المديونية واتباع سياسة التعديل الاقتصادي التي باشرت بها الدولة منذ سنوات.

إن التوجيه الجديد لسياسة تطوير المحروقات قد مكن من إدخال تغيرات جوهرية وذلك بتفضيل اللجوء إلى الاستثمارات المباشرة للشركاء الأجانب، خاصة في ميدان الاستكشاف والإنتاج حيث تعمل حاليا بالجزائر أكثر من 50 شركة عالمية للنفط و الغاز وقد وصلت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر ما بين 2000 حتى جوان2005 حوالي 10 مليار دولار أمريكي، 87% منها خصصت لتطوير المكامن.

وترمي الأهداف الأساسية المسطرة في مجال المحروقات على المستوي القريب، المتوسط والبعيد إلى :

* رفع الاحتياطيات المحروقات وتحسين شروط و ضر وف استغلالها وهذا بانتعاش وتكثيف جهود البحث والاستكشاف.

* تطوير المكامن المكتشفة وغير المستغلة و تحسين معدلات الاستخلاص في المكامن المستغلة.

- تطوير جهود البحث :

---

[1] - الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،نفس المرجع،ص3

بعد إصدار نظام المناقصات المفتوحة من خلال نشرة المناقصات الأسبوعية لقطاع الطاقة والمناجم (BAOSEM) في 2001، فقد تم تقليص مدة المفاوضات التي ساعدت على مضاعفة العقود المبرمة، حيث أبرم في إطار البحث والاستكشاف للفترة (2000-2005) أكثر من 40 عقدا مع الشركاء أجانب من خلال ستة مناقصات دولية، كما تم حفر 240 بئر و قد تم تسجيل 51 اكتشافا للمحروقات (22 منها قامت بها الشركة الوطنية سوناطراك لوحدها).

ب- رفع الاحتياطيات المؤكدة للنفط والغاز وتحسين إنتاجية المكامن :

تقدر احتياطيات النفط المؤكدة ب 11.3 مليار برميل فهي متواضعة بالنسبة لباقي الدول النفطية الأخرى العضوة في منظمة اوبك.

في ايطار سياسة تطوير المحروقات و تقييم المكامن الموجودة باستعمال تقنيات الاستخلاص المعزز في المكامن المستغلة، وإنجاز عدة مشاريع خاصة لتطوير انتاج الغاز الطبيعي، حيث تسعى الشركة الوطنية سوناطراك لتحقيق صادرات تقدر ب 85 مليار م^3/سنة من الغاز الطبيعي قبل 2010 وتتمثل اهم المشاريع المدرجة في هذا الميدان:

- مشروع غاز عين صالح: تم إنجاز هذا المشروع في اطار الشراكة مع BP- Statoil لإنتاج 9 مليار م^3 اسنة من الغاز حيث بلغت قيمة هذا الاستثمار 2.5 مليار دولار و قد دخل عملية الإنتاج الفعلي في شهر جويلية 2004.
- تدعيم إنتاج حقل حاسي الرمل (Boosting Hassi R'Mel): يشمل هذا المشروع انجاز 3 محطات ضغط بقيمة 372 مليون دولار من طرف شركة JGC-Itochu اليابانية فقد انتهت الأشغال بها في 2004 وبدأ استغلاله في 2005.
- مشروع غاز متكامل قاسي طويل (projet gaz intégré Gassi Touil) : تم ابرام عقد شراكة بين الشركة الوطنية سوناطراك والتجمع الاسباني ريبسول وشركة الغاز الطبيعي لتطوير حقول الغاز الطبيعي والإنتاج والنقل وإسالة وتسويق الغاز، وتبلغ قيمة هذا الاستثمار 2.5 مليار دولار.

▪ مشروع غاز عين اميناس: يتم انجاز هذا المشروع والذي تبلغ قيمة1.694 مليار دولار بالشراكة مع BP– Statoil لتطوير مكامن الغاز في منطقة عين اميناس لإنتاج حوالي 8 مليارات مترمكعب من الغاز الطبيعي .

▪مشروع GTL : يهدف هذا المشروع تطوير حقول الغاز الطبيعي وإنجاز مصنع لتحويل الغاز الطبيعي إلى سائل في منطقة تينهرت الواقعة بحوض اليزي و تم الإعلان عن مناقصة دولية مفتوحة من أجل انجازه في افريل 2005 .

ثالثا : تطوير الهياكل القاعدية الطاقوية[1]

ا– **التكرير** : ترتكز صناعة التكرير في الجزائر على اربع مصافي (سكيكدة ،ارزو, الجزائر العاصمة، حاسي مسعود) ذات طاقة تكريرية إجمالية تقدر ب 22 مليون طن/سنة, حيث تباشر شركة نفتك, فرع 100 % بشركة سوناطراك كل نشاطات التكرير .

وفي ايطار إدماج آليات التكرير مع متطلبات السوق الدولية من حيث النوعية (نسبة الكبريت و اوكسيد الازوت في السوق الأوروبية) و كذا المعايير الأوربية الجديدة, قامت شركة نفتك بإعداد برنامج لتأهيل و تحديث وحداتها التكريرية للفترة 2005–2008 و تقدر القيمة الاستثمارية لهذا البرنامج 1.2 مليار دولار، كما تم وضع عدة مشاريع لرفع الطاقة الإنتاجية و المتمثلة هذه المشاريع في :

– مشروع هليوم سكيكدة و قد تم تدشينه في جوان 2005 لإنتاج 600 مليون قدم مكعب/سنة من الهليوم و 000 50 طن/سنة من الأزوت.

– مشروع مصفاة أدرار لتكرير000 600 طن/سنة من البترول و الذي يتم انجازه بالشراكة بين الشركة الوطنية سوناطراك والشركة الصينية CNPC.

وتقدر مدة الإنجاز 36 شهرا و قد انطلقت الأشغال به في مارس 2004 بتكلفة استثمارية تقدرب 167 مليون دولار 30٪ تمول من طرف الشركة الوطنية سوناطراك و البقية تمولها شركة CNPC.

– مشروع لتكرير المكثفات بسكيكدة بطاقة 5 مليون طن/سنة تقوم بإنجازه الشركة الوطنية سوناطراك.

---

[1] – الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،نفس المرجع،ص4

إلـى جانـب ذلـك هنـاك مشـروع انجـاز مصـفاة فـي تيـارت بقـدرة 15 مليـون طـن و هـذا المشـروع قيـد الدراسة.

ب- تمييع الغاز الطبيعي :

تعتبر الشركة الوطنية سوناطراك رائدة في مجال تمييع الغاز الطبيعي حيث تملك اربع مركبات لتمييع الغاز الطبيعي بطاقة تحويل تقدر ب 24 مليون طن من الغاز السائل و في هذا الايطار سيتم إنجاز مصنع لتحويل الغاز الطبيعي إلى سائل بطاقة انتاج 36000 برميل/يوم من الغاز السائل في منطقة تينهرت.

وفي ايطار نشاطات الشركة الوطنية سوناطراك بالخارج يتم تنفيذ مشروع – ريغانوزة – تحويل الغاز المميع إلى سائل بمدينة بورغادوز الاسبانية بالشراكة مع اسبانيا.

ج- غاز البترول المميع :

ينتج غاز البترول المسال أساسا من حقول الغاز الطبيعي إلى جانب استخلاصه من عملية معالجة البترول.

يقدر الإنتاج الحالي لغاز البترول المسال ب 9.2 مليون طن موجه معظمه للتصدير.

في ايطار البرنامج التنموي المتعلق باستخلاص غاز البترول المميع المستخلص من الحقول الغازية، و توسيع وحدات فصل غاز البترول المميع، سيصل الإنتاج في آفاق 2010 إلى حوالي14 مليون طن.

د- النقل :

1- النقل بالأنابيب :[1]

عرف نقل المحروقات بواسطة الأنابيب تطورا هاما في السنوات الأخيرة حيث ارتفع طول الشبكة من 11500كلم في 1995 الى 16000 كلم في سنة 2004 30 أنبوب نقل، فقدعمت الشبكة في سنة 2004 ب 2056 كلم لنقل الغاز و 1119كلم لنقل البترول و 1393 كلم لنقل غاز البترول المسال.

تقدر طاقة النقل الحالية لهذه الشبكة ب326 مليون طن مكافئ نفط سنويا.

[1] - الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،نفس المرجع،ص4

تتكون الشبكة الحالية للنقل بالأنابيب من:

	مليون طن			مليار م^3	مليون طن.م.ن
	البترول	المكثات	غاز البترول السائل	الغاز الطبيعي	المجموع
عدد القنوات	11	2	3	14	30
الطول(كلم)	4677	1072	2698	7400	15846
عدد المحطات	34	3	9	31	77
الطاقة الفاعلة	142	24	17	146	326

وتقوم الجزائر بضخ الغاز إلى جنوب أوروبا عبر خطين من الأنابيب: خط المغرب أوروبا (بيدرو ديران فارال) الممتد إلى اسبانيا بسعة 8 مليارات متر مكعب سنويا و خط عبر البحر الابيض المتوسط سعته 24 مليار متر مكعب في السنة, وقد قامت سوناطراك بزيادة سعة كل من هذين الخطيين. كما هناك خطين آخرين للأنابيب بصدد الإنجاز وذلك لاستغلال سوق أوروبية جديدة للغاز.

يتمثل هذان المشروعان في:

* مشروع أنبوب الغاز مد غاز "MEDGAZ" : خط يربط الجزائر بأسبانيا عبر البحر الأبيض المتوسط بسعة اولية 8 مليارات متر مكعب سنويا، و من المفترض ان تنتهي الأشغال به في بداية 2009.

* مشروع انبوب الغاز غالسي (« projet GALSI »): الذي يربط الجزائر بايطاليا مارا بجزيرة سردينيا بسعة 8 مليارات متر مكعب سنويا. ومن المنتظر ان تنتهي الأشغال به في 2009.

* مشروع انبوب الغاز عابر الصحاري« TRANS –SAHARIEN »: في إطار التنمية المستدامة في إفريقيا، تم ابرام اتفاقية بين سوناطراك وشركة NNPC النيجيرية في مارس 2003 لدراسة امكانية انجاز انبوب الغاز يربط نيجيريا بالجزائر عبر النيجر بطول 4500 كلم، من أجل تزويد أوروبا الجنوبية بالغاز الطبيعي.

وفي ماي 2005 تم ابرام عقد مع مكتب استشاري ألماني لإنجاز الدراسة التمهيدية للمشروع.

2- الموانئ البترولية و النقل البحري للمحروقات :

يتم تصدير المحروقات عبر ثلاث موانئ بترولية رئيسية وهي : ارزيو، سكيكدة وبجاية ومن اجل تطويرها تم في سنة 2004 إنشاء شركة تسيير واستغلال الموانئ البترولية بين الشركة الوطنية سوناطراك وشركة تسيير الموانئ وقد شرع في اعمال تكييف الموانئ البترولية مع ارتفاع الكميات المنقولة. كما تم ابرام عقد في 2004 بقيمة 239 مليون دولار مع الشركة الامريكية FMC من اجل انجاز 5 محطات شحن المحروقات السائلة في أعالي البحار من صنف SPM(02 بأرزيو ،02 بسكيكدة و 01 ببجاية).

وفي ميدان النقل البحري للمحروقات تم استلام باخرتين لنقل الغاز الطبيعي السائل في 2004، الاولى بسعة 138000 م^3 والثانية بسعة 145445 م^3 بالإضافة الى استلام باخرتين لنقل غاز البترول السائل بطاقة نقل اجمالية 59000 م^3 .

2- الصناعة البتروكيماوية[1] :

ترتكز الصناعة البتروكيماوية في الجزائر على مجمعين:

الأول : في المنطقة الصناعة بارزيو، تبلغ طاقته الإنتاجية 100 ألف طن/سنة من مادة الميثانول، و23 ألف طن/سنة من الرتنجات (Risine) الاصطناعية.

الثاني : في المنطقة الصناعة بسكيكدة، ويحتوي على وحدات لإنتاج الاثيلين بطاقة 120 آلف طن/سنة، والبولي اثيلين منخفض الكثافة بطاقة 48 ألف طن/سنة البولي فينيل كلوريد (PVC) بطاقة 35 ألف طن/سنة.

[1] – الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،نفس المرجع،نفس الصفحة

الخلاصة

نستخلص مما سبق أن هناك عدة أخطار تهديدات تلاحق الأمن القومي، من خلال إعطاء نظرة موجزة عم دراسة حالة بعض الدول وكذلك دائرة الحديث التي قد لخصت الإستراتيجية الغربية لفرض التبعية على قطاع وفي محصلتها الأخيرة خرجت بمجموعة من القوانين وتشريعات وطنية تحمي مادة الذهب الأسود وهذا جاءت به تشريعات تخص حالة الجزائر.

الفصل الثالث:

النفط العربي والخليجي ودروه في دعم قوة الدول العربية

ما هو دور النفط العربي الخليجي كسلاح وأداة قوة في يد هذه الدول؟

المبحث الأول :النفط العربي والخليجي والحرب علي العراق(بحر قزوين تهديدات ايران)

يعتبر النفط العربي والخليجي أهم أداة قوة للدول العربية حيث يضم عدة أدوار، ومن بين هذه الأدوار الحرب البينية مثلا ، وكذا ديمومة ضمانات استمراره.

المطلب الأول :الطاقة الإنتاجية للنفط العربي.

[1]قدرت الطاقة الإنتاجية للنفط في الوطن العربي في العام 2001 بحوالي 26.4 مليون برميل يومياً (شاملة المكثفات) وقد بلغ معدل استغلال هذه الطاقة حوالي 84% خلال العام المذكور، ومن المتوقع أن يحافظ هذا المعدل على مستواه العالي حتى عام 2006م.

وقدرت مصادر أخرى أن ترتفع طاقات إنتاج النفط العربية في العام 2020م إلى 30.6 مليون برميل يومياً.

ومن المتوقع أن تقوم الدول العربية المنتجة للنفط بتأمين حوالي نصف كمية الطلب الإضافي على النفط والمكثفات خلال فترة الخمس سنوات القادمة، وتمشياً مع هذه التوقعات تسعى الدول العربية المصدرة للنفط إلى زيادة طاقاتها الإنتاجية للمحافظة على حصصها في الأسواق، واستقرار أسعار النفط، وبقائه المصدر الرئيسي للطاقة في المدى المنظور.

ولقد بدأت الدول العربية بالفعل، وخاصة الغنية منها بالاحتياطات النفطية، في توسعة طاقاتها الإنتاجية. حيث من المتوقع أن ترفع هذه الدول طاقتها الإنتاجية بأكثر من 12% خلال الفترة 2002-2006م، وبما يعادل طاقة إضافية قدرها 3.1 مليون برميل.

---

[1] – سمير صارم.**النفط العربي في الاستراتجية الامريكية** .واقع النفط العربي ,www.l3.makcdh.com

المطلب الثاني :احتياطات النفط في الوطن العربي.

تجمع المصادر على أن الاحتياطيات المؤكدة من النفط في العالم نهاية عام 2001 م قد تجاوزت 1064 مليار برميل، حصة الوطن العربي منها نحو 651 مليار برميل.

(الجدول رقم 1).

جدول رقم (1) الاحتياطيات المؤكدة من النفط في الوطن العربي مقارنة بالعالم

	مليار برميل	؟ من العالم
الأقطار الأعضاء في أوابك	**640.10**	**60.1**
دول عربية أخرى	**10.66**	**1.0**
إجمالي دول أوبك	**849.59**	**79.8**
دول أوبك غير العربية	**216.78**	**20.4**

المصدر: أوراق عمل مؤتمر الطاقة العربي السابع– القاهرة 2002م.

وتعادلهذه الكمية أكثر من 60% من الاحتياطي العالمي، أما نصيب أمريكا الشمالية من الاحتياطي العالمي فلا يتجاوز 5.1%.

وتتركز معظم الاحتياطيات المكتشفة من النفط في الوطن العربي في خمسة أقاليم رئيسية منتجة هي:

أ–منطقة الخليج العربي، حيث تضم 74.5% من إجمالي الاحتياطيات المكتشفة والقابلة للاستخراج... ويعد هذا الإقليم من أكبر الأقاليم النفطية في العالم، حيث يزيد إجمالي الاحتياطيات المكتشفة

والقابلة للاستخراج عن 698 مليار برميل تتوزع بين السعودية والكويت والإمارات وقطر والبحرين وجنوب العراق.

ب–إقليم ما بين النهرين: في سورية والعراق، حيث يضم حوالي 10% من إجمالي الاحتياطيات المكتشفة والقابلة للاستخراج.

ج–حوض سرت في ليبيا: ويضم حوالي 5.4% من تلك الاحتياطيات.

د–حوض الصحراء الكبرى: والذي يمتد في الجزائر وجنوب تونس وغرب ليبيا، ويضم نحو 2.9% من تلك الاحتياطيات.

هـ–حوض العريش في مصر: ويضم حوالي 1.3% من الاحتياطيات.

1–د: الخليج:

بلغ إنتاج دول منطقة الخليج بما فيها إيران والسعودية والعراق من النفط في العام 2001 ما نسبته 28% من إجمالي الإنتاج العالمي، وتحتفظ المنطقة بنحو ثلثي احتياطات العالم من النفط الخام، حيث تملك ما يقدر بحوالي 679 مليار برميل من احتياطيات النفط الخام، أي ما يمثل 66% من إجمالي الاحتياطيات العالمية. وفي مطلع عام 2002 بلغت إنتاجية دول المنطقة 22.7 مليون برميل في اليوم، ويمثل هذا الرقم 27% من إجمالي الإنتاج العالمي...وحسب دراسات وكالة الطاقة الدولية فإن منطقة الخليج تملك نحو 91% من إجمالي فائض الإنتاج العالمي، والذي كان قد ارتفع من 4.4 مليون برميل يومياً في مطلع عام 2001 م ليصل إلى ما يتراوح بين 7.3 و 7.8 مليون برميل في مطلع العام 2002 م.

وقد أظهرت التقديرات أن صادرات المنطقة من النفط بلغت 16.8 مليون برميل يومياً في العام 2001م، حيث تأتي المملكة العربية السعودية في المقدمة وبنسبة 44% تليها إيران بنسبة 15%، وتبلغ صادرات السعودية 7.4 مليون برميل يومياً، والإمارات 2.1 مليون برميل، والعراق مليوني برميل، وتتوقع إدارة معلومات الطاقة الدولية أن يرتفع إنتاج منطقة الخليج من النفط الخام من 23 مليون برميل في العام

2002 م ليصل إلى 30.4 مليون[1] برميل يومياً بحلول العام 2010م، وليصل في العام 2020م إلى 44.5 مليون برميل يومياً، لترتفع بذلك حصة المنطقة من إجمالي الناتج العالمي إلى 36% عام 2020م.

1- و: العراق:

يملك العراق ثاني أكبر احتياطيات النفط في العالم بعد المملكة العربية السعودية، حيث تتراوح احتياطياته النفطية بين 112-120 مليار برميل، أي ما يعادل بين 11 و 12% من مجمل الاحتياطيات العالمية، أما احتياطي دولة الإمارات فيصل إلى 97.8 مليار برميل، والكويت إلى 95.5 مليار برميل.

المطلب الثالث : الحرب على العراق.[2]

العراق اسفنجة مبللة بالذهب الاسود والامريكون والبريطانيون يعرفون جيدا ان انتشارهم وتركزهم بالعراق هو لتامين ابار النفط فحرب علي العراق كانت من اجل نفطه بوصفه سببا اكيد ورئسيا ووحيدا في الحرب وتوكد تقارير مراكز الابحاث الاستراتجية الامريكية انه بعد انتهاء الحرب الباردة النفط والنفط وحده هو الامن القومي الامريكي الشامل اما عن الاحتكارات النفطية الاجنبية الاطراف الفاعلة في الماساة العراقية سواء كانت انكلوسكسونية او روسية او فرنسية اوصينيةفانها كلها تنتظر بفارغ الصبر مرحلة مابعد صدام بوصفها مرحلة اعادة توزيع الحصص او الكعكة العراقية وان الحرب علي العراق مفهومة لان العالم كان علي الدوم ولايزال متعطش لاستهالك النفط الخام اكثر من الاستهالك ب20 الحالي من 77 مليون برميل الي 90مليون برميل وسوف يكون العراق المصدر الاساس الذي لاغني عنه فعراق تمتلك 115مليار برميل احتياطي وهو ثاني احتياطي وامكانيات العراق لم تكتشف بعد دخول العراق حروب متصلة بدا بحرب الخليج الاول ثم الثانية والحصارالدولي عليه.

---

[1] – سمير صارم، المرجع السابق ، ص 2

[2] – انيس الدغيدى، ***نهب النفط*** ،ط1 ,الجيزة, العالمية للكتب و النشر ,2007.

المطلب الرابع :نظرة ايران لبحر قزوين.[1]

تطل إيران على بحر قزوين أو ما يُسمى ببحر الخزر من جهة الجنوب، وتشاركها فيه روسيا من الشمال الغربي وكازاخستان من الشمال والشرق، كما تحد هذا البحر تركمانستان من الشرق، وأذربيجان من الغرب، وتستفيد منه دول أخرى كممر إستراتيجي لها ولمواردها إلى تركيا وجنوب أوروبا.

وتطرح ثروات بحر قزوين والاختلاف على تقسيم المياه فيه تحديات مستقبلية لإيران، إضافة إلى ما يرتبط به من مشاريع دولية كون بعض دوله معبرًا مهمًا لمصادر الطاقة من دول الجوار، وقد تصبح جزءًا من تنافس إقليمي ودولي، ما سيجعل إيران طرفًا في معادلة صراع جديدة في المنطقة، لا تقل أهمية عن تلك التي تواجهها في الشرق الأوسط والمنطقة العربية. هذا وتملك روسيا والولايات المتحدة الأميركية مصالح إستراتيجية وقواعد عسكرية في الإقليم، في حين يتطلع العملاق الصيني نحوها باعتبارها منطقة قريبة منه نسبيًا، قد تؤمّن له مستقبلاً مصادر إضافية للطاقةتُولِي إيران أهمية خاصة لمنطقة بحر قزوين الإستراتيجية، ويرى المسؤولون الإيرانيون أن أهميتها تعاظمت بعد سقوط الاتحاد السوفيتي عام 1991، وبعد أن نالت دول كثيرة في المنطقة استقلالها وأصبحت شريكة في ثروات هذا البحر بعد أن كانت طهران تتشاركها والسوفيت فحسب.

وتحكم النظرة الإيرانية لبحر قزوين ثلاثة محددات:

• **أولاً** : بحر قزوين هو كنز اقتصادي لإيران وذخر لمستقبلها. وعلى الرغم من المشاكل التقنية الكبيرة التي يعانيها إنتاج النفط والغاز في هذا الإقليمفإنه من أغنى الأقاليم النفطية في منطقة آسيا الوسطى والعالم، حيث يضم بحر قزوين ثالث أكبر احتياطي عالمي من النفط والغاز، بما في ذلك ثلث احتياطي النفط في منطقة الشرق الأوسط. كما يحتل البحر المرتبة الرابعة بعد روسيا وإيران وقطر بحجم احتياطه من الغاز الطبيعي، الذي يمثل نحو 6 إلى 7% من الاحتياطيات العالمية من الغاز. وهناك أبحاث تؤكد وجود 80

[1] – مركز سرنج لاستطلاع الراي والبحوث,الصراع الامريكي –الروسي على الطاقة "فيحوضبحرقزوين, دراسةجيوسياسية،ايلول**2007**,

مليار برميل نفط قابلة للاستخراج من بحر قزوين، وأن الولايات المتحدة والشركات الغربية حتى عام 2020 ستؤمّن نفطها وغازها من هذا البحر المغلق.

- **ثانيًا** :هناك مشكلة حقوقية يثيرها عدم توصل الدول المتشاطئة إلى حل لتقسيم البحر فيما بينها وفق وضع قانوني؛ حيث ترغب إيران بالتوصل إلى اتفاق يسمح بالاستغلال المشترك لسطح البحر وللثروات الهائلة الكامنة في أعماقه .وبالمقابل فإن الخيار الآخر، أي تقسيمه بمسافة واحدة للبحر ومتساوية للقاع بين الدول المتشاطئة، يحرم إيران من الاستفادة من أية احتياطيات كبيرة من النفط والغاز؛ إذ تكمن معظم هذه الاحتياطيات في القطاعين الشمالي والأوسط من البحر، أي في مياه كازاخستان وأذربيجان، مع ملاحظة أن ثروات القطاع الإيراني تتواجد على عمق كبير بحيث يصعب استخراجها.

• **ثالثًا** :تبدو الهواجس والتحديات الأمنية والسياسية التي يفرضها الموقع الجغرافي لبحر قزوين – يقع على خطوط طرق تنافس إقليمي ودولي– على صلة بالمستقبل أكثر مما هي استجابة لوقائع الحاضر ففي هذه الجغرافيا السياسية تراقب إيران بحذر عملاقين دوليين، هما: روسيا والولايات المتحدة، اللذان يتنافسان على احتواء دول المنطقة ولاسيما السيطرة على إنتاج النفط والغاز الطبيعي فيها، والتحكم بخطوط تصدير الطاقة منها إلى الأسواق الآسيوية البعيدة عن الخليج، كالصين واليابان والهند.[1]

[1] – مركزسرنج لاستطلاع الراي والبحوث,المرجع السابق ,ص 2–3

المبحث الثاني : كيفيات ضمان الامن الطاقوي العربي.

المطلب الأول:واقع الطاقة العربية والآليات تأمينها.[1]

الفرع الأول:الواقع الطاقوي العربي

وفقًا لمعطيات التقرير الثاني للأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) لعام 2005/ 2006، فإن العالم يمتلك مصادر بترولية مؤكدة لا تزيد عن 1266 بليون برميل نفط وإن الاحتياطي العالمي القابل للاستخراج من النفط يقع في حدود 1131.6 بليون برميل في عام 2005 م، يمتلك العرب منه نظريًّا 667.4 بليون برميل. كما أنه وفقًا للتقرير فإن احتياطي الغاز الطبيعي يبلغ حوالي 181.8 تريليون متر مكعب، يوجد منها 29.3% في الأراضي العربية.

وإذا وضعنا في اعتبارنا أن معدل إجمالي الإمدادات البترولية العالمية قد بلغ عند نهاية عام 2005م 84.3 مليون برميل يوميًّا، ساهمت دول الأوابك بحوالي 34.1 مليون برميل منها، فإن هناك حاجة ملحة لتأمين مصادر الطاقة العربية، خاصة في ظل المخاطر التي تتهددها كما أشرنا آنفًا.

الفرع الثاني : آليات تأمين أمن الطاقة العربي

وفي هذا الإطار لا بد من تنشيط الآليات العربية لتحقيق هذه الحماية وبخاصة (منظمة أوابك) من خلال رسم سياسات مشتركة لتنمية عملية التصنيع العربي للنفط والغاز الطبيعي؛ لتعزيز الموقف التفاوضي العربي في سوق النفط والغاز الدولية، ومواجهة الضغوط الأمريكية والأوروبية لسياسة (التسعير المزدوج) للغاز الطبيعي أو نظم الضرائب المفروضة على واردات النفط والغاز لأوروبا وأمريكا.

---

[1] – امن الطاقة في المنطقة العربية.. مصادر التهديد وآليات المواجهة, *متاح على www.akhbar-alkhaleej.com*ص1

كذلك يجب العمل على تعزيز التعاون العربي مع الدول المنتجة في المناطق الأخرى من العالم كبحر قزوين، والسعي لإقامة شراكة عربية روسية في مجال النفط والغاز للعمل على إمداداته بأسعار معقولة.

كما يتعين على الدول العربية والخليجية البحث عن برامج للتطوير والتنمية لتنويع اقتصادياتها، وبالتالي مصادر دخلها وعدم الانتظار إلى نفاد النفط، وذلك من خلال تبني الحكومات العربية سياسة النهوض بالبنية الأساسية التي تمثل ضرورة ملحّة لعملية التنمية. وكذلك العمل على الربط بين مخرجات العملية التعليمية ومتطلبات سوق العمل وتطوير الأبنية التعليمية وإعداد وتدريب المعلمين، والتوسع في التعليم الفني والصناعي والتجاري، بهدف تلبية احتياجات التنمية.

ومع ارتفاع معدلات البطالة العربية، لا بد من العمل على الاهتمام بإصلاح سوق العمل العربي من خلال تنفيذ برامج تدريبية لتأهيل ورفع المهارات البشرية، وتقديم إصلاحات سياسية واقتصادية تعمل على توفير البيئة الملائمة لتشجيع القطاعات غير النفطية، من خلال تعزيز الانفتاح الاقتصادي وتطوير الجاذبية.

المطلب الثاني: تأمين الطاقة واستدامتها.

الفرع الأول: تأمين الطاقة العربية.[1]

يعتبر مصطلح "تأمين الطاقة" معبرا عن إتاحة مصادر الطاقة التي يعتمد عليها بكميات كافية واستقرار نسبي وأسعار مقبولة بالنسبة للدول المستوردة والمستهلكة لهذة المصادر، وبالتالي فإن تعرض هذه الموارد للنقص الحاد وانخفاض الكميات المعروضة للبيع أو ارتفاع الأسعار إلي قيم أعلي من القيمة الحقيقية، أو تأخر وصول هذه الموارد إلي نقاط الاستهلاك، وإما لسبب فني مثل كسر خط أنابيب، تعطل المضخات، .. وغيرها أو بسبب تخريب مثل تفجير أبار النفط والغاز، وتخريب خطوط الأنابيب وهو ما

[1] - محمد مصطفي الخياط،الطاقة البديلة وتأمين مصادر الطاقة،*dakanet.blogspot.com/2011/06/blog-post_5615.html*،ص12،13

يحدث في العراق من حين لآخر، وتهديد ايران مثلا بغلق مضيق هزمز امام امدادت الطاقة.... كل هذا يعني نقص في تأمين الطاقة.

الفرع الثاني : استدامة الطـاقة في الدول العربية.

تعرف التنمية المستدامة بأنها "إجراء يتناغم فيه استغلال الموارد وتوجهات الاستثمار وتغيير المؤسسات، تُعزز من خلالها إمكانات الحاضر والمستقبل للوفاء باحتياجات الإنسان وتطلعاته، وهو ما يعني أنها تتطلب سيادة قيم الاستهلاك التي لا تتجاوز الممكن بيئيا.فالاعتماد بشكل كبير ومتزايد علي الوقود الأحفوري (مثل الدول العربية) يشكل عبئاً علي مخططي الطاقة إلي جانب رفع نسب انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الصادرة عن حرقه، وبالتالي فإن سياسات الطاقة المتبعة حاليا في كثير من الدول العربية توصف بأنها ليست استدامية.

المطلب الثالث : دور الطاقة البديلة في تأمين الطاقة.[1]

علي الرغم من تكرار الكثير من النداءات في الدول العربية نحو تعظيم الاعتماد علي المصادر البديلة للطاقة، إلا أن البدائل التي يمكن إضافتها إلي حزمة الطاقة لي اي بلد ما تظل مرهونة بتوافر شروط ثلاثة، أولها: الإتاحة التكنولوجية –أو تحقق نسبة مشاركة محلية مقبولة، وثانيها: توافر الكفاءات البشرية، وأخيرا الجدوى الاقتصادية، وهو ما حدث مع طاقة الرياح فالتكنولوجيا متاحة للكل، ولا توجد محاذير عليها سواء بالتصنيع أو الشراء مع توافر إمكانية تنمية المشاركة المحلية وزيادتها، وأيضا الكوادر البشرية متاحة، كما أن تكلفة إنتاج وحدة الطاقة يمكنها منافسة نظيرها الحراري إذا تمت المقارنة بالأسعار العالمية للوقود.

[1] - محمد مصطفي الخياط،المرجع السابق ,ص 14

أ) الطاقة المائية :

تنحصر إمكانات توليد الطاقة الكهربائية فى استخدام المساقط المائية فى عدد قليل من الدول العربية، لذا تساهم بمحدودية فى منظومة إنتاج الطاقة الكهربائية .تشارك الطاقة المائية بإجمالى قدرات مركبة 9581 ميجاوات، تتركز فى كل من مصر والعراق والمملكة المغربية وسوريا لتمثل 7% من القدرات المركبة لإنتاج الكهرباء فى الوطن العربى. ونظرا لاستنفاد معظم المصادر المائية العربية - باستثناء مشروع سد مروى فى السودان (1250 ميجاوات) – تقل مشاركة الطاقة المائية فى سلة الطاقة الكهربائية العربية عاما بعد عام.

ب) طاقة الرياح :

تتركز استخدامات طاقة الرياح فى الوطن العربى فى الدول الواقعة شمال إفريقيا .وبالنظر إلى خريطة مزارع الرياح فى الوطن العربى لعام 2008، نجد تصدر مصر والمملكة المغربية وتونس للدول العربية بإجمالى قدرات مركبة 430 ميجاوات، 124ميجاوات، 20 ميجاوات، على الترتيب، لتبلغ مساهمة طاقة الرياح نحو 0.35 %من إجمالى قدرات إنتاج الطاقة الكهربائية بالوطن العربى، وهى مساهمة صغيرة ومحدودة. يأتى هذا مع اتخاذ العديد من الدول العربية عدة خطوات إيجابية فى هذا المسار، تعتمد على تبنى خطط وأهداف طموح لزيادة الاعتماد على طاقة الرياح.

وفى المملكة المغربية، تهدف خطة المملكة إلى تركيب 600 ميجاوات من توربينات الرياح بحلول عام 2015. وفى الأردن، تتضمن خطة الدولة إنشاء مزارع رياح بقدرة 600 ميجاوات حتى عام .2020أيضا، تتجه دولة الإمارات العربية المتحدة إلى الاستثمار بشكل كبير ومكثف فى طاقة الرياح فى العديد من الدول العربية والأجنبية.

ج) الطاقة الشمسية:[1]

تتمتع الدول العربية بتوافر معدلات مرتفعة من الإشعاع الشمسى الكلى تتراوح بين 4 و8 كيلوات ساعة/م مربع/يوم. كما تتراوح كثافة الإشعاع الشمسى المباشر بين 1700و2800 كيلوات ساعة/م

[1] – محمد مصطفي الخياط،نفس المرجع،ص 14،15

مربع/السنة، مع غطاء سحب منخفض يتراوح بين 10 %و20% على مدى العام، وهى معدلات ممتازة وقابلة للاستخدام بشكل فعال مع التقنيات الشمسية المتوافرة حاليا، حيث ينتشر – فى بعض الدول العربية – استخدام الطاقة الشمسية فى مجالى التسخين المنزلى.

د) الكتلة الإحيائية:

تعد الكتلة الإحيائية أحد مصادر الطاقة التى شاع استخدامها فى القرون الماضية، خاصة قبل ظهور النفط. وتتكون الكتلة الإحيائية من مواد محلية (مثل مخلفات المحاصيل، والخشب، وروث الحيوانات... الخ). وعلى الرغم من أن كثيرا من دول العالم قد انتقلت من استخدام هذا المصدر إلى مصادر الطاقة الأحفورية، وبخاصة مع إنتاج النفط، إلا أن الكتلة الإحيائية لا تزال تستخدم فى الكثير من دول العالم، وإن اختلفت التطبيقات التي تشارك فيها.

فى الوطن العربى، يتركز استخدام الكتلة الإحيائية فى المغرب، حيث توفر الكتلة الإحيائية نحو ثلث الطلب على الطاقة الأولية، ويتزايد استخدامها بكثافة فى المناطق الريفية. ومن المعروف أن المغرب تنتج يوميا قرابة الـ 8000 طن من القمامة ونحو 1.1 مليون متر مكعب من مياه الصرف الصحى، يخضع أغلبها لمعالجات وعمليات إعادة الاستخدام بشكل مكثف فى المناطق الريفية النائية.

على نحو آخر، يوجد فى هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة فى مصر معامل للكتلة الإحيائية، كما تجرى العديد من المشروعات البحثية المشتركة بين الهيئة وأكاديمية البحث العلمى بهدف تطوير استخدامات الكتلة الإحيائية واستخدامها الاستخدام الآمن.

هـ) الطاقة النووية:[1]

ينحصر استخدام الطاقة النووية عربيا فى مجالات الطب والزراعة. أما على مستوى إنتاج الطاقة الكهربائية، فلا توجد محطات نووية حتى وقتنا الراهن. وبالعمل على تأمين مصادر الطاقة مستقبليا، ولمجابهة الطلب المتزايد عليها، اتجه عدد من الدول العربية

[1] - محمد مصطفي الخياط، المرجع السابق ,ص 16

إلى دراسة إنشاء محطات نووية لإنتاج الطاقة الكهربائية. فقد أعلنت مصر أنها بصدد إنشاء محطة طاقة نووية بقدرة 1000 ميجاوات لأغراض إنتاج الطاقة الكهربائية، ويتوقع بدء تشغيلها بحلول عام .2017كما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أنها ستساعد المملكة العربية السعودية على تطوير طاقة نووية آمنة لأغراض الاستخدامات السلمية فى مجالات الطب وإنتاج الطاقة. أيضا، طرحت الإمارات العربية المتحدة مناقصة لبناء محطة نووية. على نحو آخر، فإن الأردن بصدد توقيع اتفاق مع شركة فرنسية لشراء مفاعل نووى يعمل باليورانيوم المخصب لاستخدامه للأغراض السلمية، خاصة توليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه للمملكة التى تعانى شحا فى مصادر الطاقة.

و) –طاقة الرياح :

يتوقع أن ترتفع نسبة مشاركة طاقة الرياح فى مشروعات توليد الطاقة الكهربائية فى الفترة القادمة بسبب أن تكلفة الطاقة المنتجة منها (حاليا) تقل عن نظيرتها المنتجة من الطاقة الشمسية، إلى الحد الذى تنافس فيه طاقة الرياح المحطات الحرارية، فى حال احتساب سعر الوقود بالسعر العالمى وليس السعر المدعم الذى تتبناه العديد من الدول العربية، وبالتالى فطاقة الرياح هى الأجدر بالاستخدام أولا. ويتوقع فى هذه الفترة أن تستنفد مشروعات طاقة الرياح نسبة كبيرة من المواقع ذات سرعات الرياح العالية لتميزها بانخفاض تكلفة الإنتاج فيها عن المواقع ذات السرعات الأقل .وسوف تكون دول مثل المغرب ومصر وتونس وليبيا والأردن والإمارات قد انتهت من تركيب محطاتها المحددة كهدف استراتيجى لها

الطاقة الشمسية: [1]

أن التوسع فى استخدام الطاقة الشمسية لأغراض تسخين المياه، سواء فى المنازل أو المصانع، سيأتى تأثرا بالتشريعات والحوافز العاملة على ترويج هذه التطبيقات، وهو ما يرهن التقدم فى هذه التكنولوجيات بالتطوير الملائم فى التشريعات وآليات التنفيذ. على نحو آخر، ستستخدم الطاقة الشمسية الضوئية لتوليد

[1] – محمد مصطفي الخياط،نفس المرجع،ص 17

الكهرباء وذلك لإنارة الطرق، والشوارع، والإعلانات، والمناطق النائية، والتى لن تجد بديلا سريعا واقتصاديا عن الطاقة الشمسية لتوفير الكهرباء. يضاف إلى ذلك مشاركة الطاقة الشمسية فى توليد الكهرباء بالنظم الشمسية الحرارية. فالآن، توجد ثلاث محطات تحت التركيب فى كل من المملكة المغربية ومصر والجزائر.

المبحث الثالث: مستقبل النفط في العلاقات الدولية.

يعتبر النفط محرك لعلاقات الدولية وفي ظل تضارب الروئ المستقبلية للاستمرار او نضوب النفط وتاثيره في العلاقات الدولية من خلال الرؤية التقليدية للمستقبل النفط والرؤية الحديثة.

المطلب الأول:رؤية المدرسة التقليدية للطاقة لمستقبل النفط.[1]

وتؤكد نظريات هذه المدرسة أن اهتمام الدول الاستعمارية بالمنطقة العربية يرجع إلى حقيقة أن النفط والغاز هو المصدر الرئيسي للطاقة ونظراً لغنى العالم العربي بهذه الموارد فلا بد أن تعمل الدول الغربية على فرض هيمنتها عليه لضمان سهولة انسياب هذه الموارد إلى العالم الصناعيويعتبر أتباع هذه المدرسة أن الدول الغربية ستفرض وجودها في مناطق الطاقة في مختلف بقاع العالم ومهما كان الثمن وبأعذار متعددة وطرق وأساليب متنوعة تبرر فيها وجودها فشعارات محاربة الإرهاب ونشر الديمقراطية هي مجرد أعذار تبرر الوجود الغربي في منابع الطاقة.

[1] – غسان عبد الهادي, إذا نضب النفط, الحوار المتمدن, 2006،ص1

المطلب الثاني: رؤية المدرسة الحديثة للطاقة لمستقبل النفط

ولكن هناك مدرسة أخرى أو تيار اقتصادي آخر متخصص في قضايا الطاقة وتحديداً الطاقة البديلة أو ما يمكن تسميته بطاقة المستقبل، يرى أن الموضوع مختلف من ناحية النظر إلى مستقبل النفط والغاز ومدى الاعتماد عليهما كمصدر أساسي للطاقة من جهة، ومدى أثره على ارتفاع أسعار النفط والغاز، من ناحية أخر يوببساطة يرى أتباع هذه المدرسة أنه من الصحيح أن يكون النفط والغاز هما المصدر الرئيسي للطاقة في أيامنا هذه، ولكن المغالطة تكمن في اعتبار أن ذلك سيستمر حتى نضوب النفط. فالتكنولوجيا والأبحاث تتطور باستمرار، لدرجة أن الطاقات البديلة بدأت تتجه نحو زيادة فاعليتها وانخفاض سعرها، وان كان ذلك يبدو غير مجد اقتصادياً هذه الأياموترجح نظريات من هذه المدرسة أن أسعار الطاقات البديلة ستتجه نحو الانخفاض تدريجياً بينما يتجه النفط والغاز إلى الارتفاع تدريجياً تحت ضغط الطلب المتزايد والعرض المحدود للنفط والغاز في السوق. وباستمرار هذه الآلية سيصبح سعر النفط مطابقاً لأسعار الطاقات البديلة قبل نضوبه مما سيجعل الطاقات البديلة مجدية اقتصادياًليس هذا فحسب بل مطلوبة أخلاقياً نظراً لنظافتها على الإنسان والبيئةوبناء على هذه النظرية، يبدو أن الاعتماد على النفط يمكن تقليصه. وهذا الاتجاه يدعم، نوعاً ما، تصريحات الرئيس الامريكي في خفض واردات الولايات المتحدة النفطية من الشرق الأوسط بأكثر من 75% بحلول عام 2025، بإيجاد مصادر بديلة لجعل الاعتماد على نفط الشرق الاوسط.

المطلب الثالث: السياسة الطاقوية الخارجية الامريكية اتجاه المنطقة.[1]

ستتمكن أمريكا من توقيع اتفاقية–كيوتو– للحفاظ على البيئة بتخفيض انبعاثات الغازات السامة في الجو، لتبدأ بذلك مرحلة جديدة من الابتزاز الأمريكي، وذلك باستخدام اتفاقية كيوتو– كوسيلة للضغط على دول أخرى مثل الصين والهند اللتين سيصبح من الصعب عليهما تطبيق اتفاقية –كيوتو– نظراً لاعتماد صناعاتهما على النفط ومشتقاتهوبناء على العرض السابق لكلا المدرستين، تتبين صعوبة تبنى أي من هذين الاتجاهين فالاعتماد على البترول كمصدر للطاقة حتى نضوبه أمر مشكوك فيه بل مستبعد نظراً للتطور

[1] – غسان عبد الهادي, إذا نضب النفط, الحوار المتمدن, 2006،ص2

الكبير في ميادين استخدام التكنولوجيا لتطوير طاقات بديلة من جهة. والتخلي عن البترول في المستقبل القريب بالاعتماد على البدائل هو أمر مشكوك به أيضاً. فلابد من موقف وسط من هذين الاتجاهين يبين أهمية النفط ومشتقاته في الفترة الحالية وحتى المستقبل القريب

فأمريكا وحلفاؤها لن يتركوا المنطقة العربية ويتخلوا عن نفطها كما تدعي الادارة الامريكية بتقليص الاعتماد على النفط، فالأمر مستحيل من الناحية العملية، وهذا ما تؤكده توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية التي تشير إلى أن برميلا من بين كل أربعة براميل من النفط تنتج في العالم في 2025 سيأتي من الشرق الأوسط وهو ما سيجعل من الصعب على الولايات المتحدة أن تتجنب العالم العربي وان الكثير من الصناعات ستظل تحتاج النفط ومشتقاته إذ لا يمكنها الاعتماد على البدائل المتاحة حتى في المستقبل، وبالتالي يبدو التخلي عن النفط بشكل عام والعربي منه بشكل خاص أمراً غير معقول في المستقبل القريب. ولكن هل يعنى ذلك أن تتراخى الدول المنتجة للنفط وتشعر بالاطمئنان بان العالم لن يتخلى عن نفطهاولا شيء يبرر الشعور بالأمان. فسواء عثر العالم الصناعي على بديل للنفط أم لم يعثر، فالحقيقة التي لا جدال فيها هي انه سينضب في غضون 25–50 عاما المقبلة، الأمر الذي يعنى أن الجيل الناشئ سيعيش في أواسط عمره من دون ثروة والمشكلة بهذا المعنى ليست ما إذا كانت الدول الصناعية ستعثر على بدائل أم لا. المشكلة الحقيقية.

هي ما إذا كانت الدول النفطية نفسها ستعثر على بدائل لتمويل احتياجاتها الأساسية أم لا بعد نضوب النفط.

المطلب الرابع :مستقبل العلاقات الأمريكية مع دول الخليج العربية.[1]

بشر الرئيس الأمريكي باراك أوباما الشعب الأمريكي بأن الولايات المتحدة ستصبح في عام 2015 بلداً مصدراً للنفط والغاز وليس بلداً مستورداً لهما بعد تطوير تقنية الحفر في الغاز الصخري، ولذلك فإن الولايات المتحدة تستعد للاستغناء عن استيراد النفط من منطقة الشرق الأوسط، وكان قبله الرئيس جورج بوش الابن قد هدد لدول الخليج العربية والشرق الأوسط عموما بالاستغناء عن نفطها وفهم البعض هذا التحول للولايات المتحدة من دولة مستوردة للنفط إلى دولة مصدرة له سيتبعه تغيير جذري في السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي وبالنسبة للولايات المتحدة فإن الإدارة الأمريكية ليست ساذجة إلى درجة أنها تبني علاقاتها الإستراتيجية مع دول على الخليج العربية أساس شراء البترول وبيعه فقط، لكن الولايات المتحدة كدولة عظمي تصمم علاقاتها علي أساس المصالح الجيوسياسية للولايات المتحدة، ولن تتنازل أو تتسامح مع كائن من كان يريد أن يزحزح رسوخ علاقاتها مع دول الخليج العربية حتى بعد أن تتحول الولايات المتحدة من دولة مستوردة إلى دولة مصدرة للنفطوما يجب أن نلفت النظر إليه هو أن النفط العربي ليس مجرد سلعة، إنما هو صناعة ضخمة تقوم على رؤوس أموال هائلة وتديره وتسوقه مجموعة من الشركات الأمريكية العملاقة التى تؤثر في الاقتصاد الدولي وتتأثر بهوإذا كانت رؤوس الأموال الهائلة في دول الخليج لها تأثير في الاقتصاد الدولي، فإن مسؤوليات الولايات المتحدة كدولة عظمى تتصل بصورة مباشرة وغير مباشرة باقتصادات هذه الدول، ويهمها إلى حد كبير حماية اقتصادات هذه الدول، ونعرف جميعاً أن الولايات المتحدة ظلت تبني علاقاتها مع دول الخليج منذ أكثر من نصف قرن وهي غير مستعدة أن تتنازل عن هذه العلاقة التي ظلت تبنيها لأكثر من 50 عاماً، ولن تسمح بخروج هذه الدول عن دائرة نفوذها في المنطقةلذلك فإن التنافس الدولي على البترول الخليجي في المستقبل المنظور سيكون في مقدمة اهتمامات الولايات المتحدة، ولا أتصور أن بناء علاقات متينة بين دول الخليج العربية والصين التى تسابق أمريكا اقتصادياً يريح الولايات

[1] – د. أمين ساعاتي ن مستقبل العلاقات الأمريكية الخليجية ، متاح على الرابط http/ .www .onislmam .net/ ص ، 2

المتحدة، لذلك فإن الولايات المتحدة ستتمسك بعلاقات قوية ومميزة مع دول الخليج، بل تعتبر الطريق إلى دول الخليج يمر عبر مصالحها الأمريكية العليا.

الخلاصة :

من خلال هذا الفصل يمكن أن نستخلص أن النفط العربي والخليجي يمثل أهم آلية قوة في الدول العربية لإمكانية استمرار الأمن الطاقوي لبناء مستقبل زاهر في العلاقات الدولية وجاء هذا بعدة خطوات ومراحل مذكورة أعلاه.

توصيات

الاستغلال الأمثل لطاقة الاحفورية في الوطن العربي بترشيد عمليات الانتاج لحقول النفط والغاز للحفظ علي هذه الثروة للأجيال القادمة

استغلال اموال ومذخيل النفط في بناء اقتصاديات لا تعتمد النفط كدخل وحيد وتنويع اقتصادياتها

تنويع دول الخليج العربي لطرق شحن وتصدير النفط الخليج بدل الاعتماد علي موانى الخليج فقط والذي تحكم ايران سيطرتها علي مضيق هورمز والذي تهدد بغلقه

وكذالك العمل علي نشر استخدام تقنيات الطاقة المتجددة التي ثبتت جدواها اقتصاديًا.

- الطاقة المتجددة هي الاختيار الأفضل من ناحية قلة التكاليف لتصل إلي تأمين واستدامة إمدادات الطاقة.

تتواجد في المنطقة العربية مصادر وفيرة للطاقة المتجددة يمكنها أن تلبي أو علي الأقل تساعد في مواجهة الطلب المتزايد للطاقة بهذه الدول، مع وجود إمكانية عقد اتفاقيات بين بعض الدول العربية والدول الأوربية لتصدير الطاقة التي يمكن توليدها من المصادر المتجددة إلي هذه الدول.

الخاتمة:

تتسم أهمية النفط بالازدياد في الوقت بوصفه مادة حيوية للطاقة وأصبحت الحاجة ماسة إليه في ضوء استمرار النمو في اقتصاديات الدول الكبرى مثل الصين والهند والدول الناشئة الأخرى ن فضلا عن الحاجة الماسة إليه في الولايات المتحدة الامريكية حبث تحدث الكثير من رجال النساء والعلاقات الدولية عن النظام العالمي الجديد وإجمع اغلبهم أن محاور هذا النظام السيطرة على منابع النفط في العالم من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها التقليدين ، والاحداث المتعاقبة في العشرين سنة الأخيرة تؤكد ذلك بل تكاد تجزم أن الدور آت على باقي الدول التي ابتليت بامتلاكها للذهب الأسود (البترول) وكذلك الأهمية الإستراتيجية تكمن في ضخامة الاحتياطات وضخامة الإنتاج وإمكاناته بما يسمح للنفط العربي التمتع بمرونة كبيرة من أجل تلبية الاحتياجات العالمية.

انطلاقا من نفط الوطن العربي نستخلص أن هناك عدة تهديدات و تحديات مهددة للأمن القومي ، من خلال إعطاء نظرة موجزة عن دراسة حالة بعض من الدول ، وتكمن هذه التهديدات الأمنية للطاقة الأحفورية في كل أنحاء العالم لا تقتصر على دول العالم العربي قنط لكونه مادة ناضبة لهذا لخصت الإستراتيجية الغربية لفرض التبعية على قطاع النفط وفي محصلتها الأخيرة جرجرت بجملة من القوانين وتشريعات وطنية تحمي مادة الذهب الأسود ، وهذا ما جاءت به تشريعات وطنية لشرح قانون المحروقات – حالة الجزائر–.

فمسلسل متابعة النفط بدأت بعدة حلقات بدول الخليج العربي عندما عندما كبلت الولايات المتحدة دول الخليج باتفاقيات تعاون وصداقة واستثمار ، قدمت من خلالها هذه الدويلات ثرواتها في طبق من ذهب للولايات المتحدة الأمريكية إلى حد كبير من الولايات المتحدة الأمريكية .

أما الحالة الثانية في ذات المسلسل فهي ترويض الرافضين لهذا النظام العالمي الجديد فكان الدور على العراق أكبر خزانات النفط في العالم ،ولأن الولايات المتحدة الأمريكية تحب الشعب العراقي وتبحث عن مصلحته فقد بذلت كل ما بوسعها ، بل جندت العالم باسره عسكريا لتغيير النظام القائم.

الساحة الدولية كما تمنحه النفوذ في الأسواق العالمية.

فإذا استرد العرب هذا القرار فإن بإمكانهم تدعيم قوتهم التفاوضية في العلاقت الاقتصادية السياسية والدولية مما يعزز من وجودهم على الساحة الدولية ، ومنحهم القوة في قرض شروطهم ليس من أجل تدعيم الأمن الاقتصادي العربي فحسب ، وإنما أيضا من أجل حماية أمنهم القومي العربي.

الملاحـــــق

جدول رقم (3) : مستويات الاحتياطيات النفطية والإنتاج السنوي محليا وعالميا – 2007 م

المنطقة	الاحتياطيات النفطية		الإنتاج السنوي		عمر الاحتياطي (سنة)
	بليون برميل	النسبة عالميا (%)	مليار برميل	النسبة عالميا (%)	
أمريكا الشمالية	26,8	2,2	2,37	9,1	11,3
أمريكا اللاتينية	134,7	11,2	3,57	13,7	7 .37
أوروبا الشرقية	129,0	10,7	4,38	16,8	29,5
أوروبا الغربية	15,1	1,2	1,58	6,0	9,6
الشرق الأوسط	741,6	61,6	8,21	31,5	90,3
إفريقيا	119,6	9,9	3,31	12,7	36,1
آسيا/الباسيفك	38,3	3,2	2,67	10,2	14,3
الإجمالي العالمي	1.205,1	100	26,09	100	46,1
السعودية	264,209	21,94	3,217	12,33	82,1

المصدر : النشرة الإحصائية للأوبك – 2007

elaqt.com

البلد المنتج	الكمية المنتجة (يوميا)
1- المملكة العربية السعودية	10.9 مليون برميل
2- روسيا	9.7 مليون برميل
3- الولايات المتحدة الأمريكية	5.4 مليون برميل
4- إيران	4.26 مليون برميل
5- الصين	3.8 مليون برميل
6- المكسيك	3.79 مليون برميل
7- كندا	3.3 مليون برميل
8- النرويج	3.1 مليون برميل
9- المملكة المتحدة	2.9 مليون برميل
10- فنزويلا	2.85 مليون برميل
11- الإمارات العربية المتحدة	2.8 مليون برميل
12- الكويت	2.6 مليون برميل
13- نيجيريا	2.45 مليون برميل

المصدر : جريدة الرياض إنتاج النفط العالمي.

المصدر : توزيع النفط في الوطن العربي.

تركيا
الموصل
كركوك
سوريا
خط العراق التركي
بيجي
إيران
حديثة
بغداد
خط العراق السوري
الدورة
الأردن
خط الستراتيجي
السماوة
الناصرية
البصرة
خط العراق السعودي
الكويت
الخليج
حقول نفطية
خطوط انابيب
مفاعل

المصدر: توزيع النفط في الوطن العربي

قائمة المراجـع

➢ أولا : الكتب

- **باللغة العربية:**

1- الدغيدى انيس ، *نهب النفط* ،ط1 ,الجيزة, العالمية للكتب و النشر ,2007.

2- الكيلاني عبد الوهاب وآخرون ، *موسوعة السياسة* ، ج1، لبنان : المؤسسة العربية للدراسات والنشر .

3- الرميحي محمد ، *النفط والعلاقات الدولية* ، الكويت: عالم المعرفة ، 1990.

4- السالك محمد ، استراتيجية الربط بين النفط والسياسة ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثبق ، بيروت ، 1991.

5- الخويطر عثمان ، *(خريطة توزيع منابع النفط)* ، الشركة السعودية للأبحاث والنشر، السعودية، 2012 ، ص 52.

6- بوعشة محمد ، *مدخل إلى غدارة النزاعات الدولية* ، الجزائر: دار القصبة للنشر ،2008..

7- بارماكوغ الكسندر ، تر: بسام خليل ، نفط الشرق الاوسط والاحتكارات الدولية ، بيروت، د –د – ن ، ط1 ، 1984.

8- عصام بن الشيخ ، الأمن الطاقوي ، محاضرات ألقيت على طلبة السنة الرابعة علاقات دولية جامعة ورقلة ، 2013.

9 – جندي عبد الناصر ، *التنظيم في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية* الجزائر: دار الخلدونية للطباعة والنشر والتوزيع ، 2007.

10- حتي ناصف يوسف ، *النظرية في العلاقات الدولية* ، بيروت: دار الكتاب العربي ط1 ، 1985

11- طعمة جورج ، *النفط والعلاقات العربية الدولية*،"بحث منشور في *مجلة القضايا العربية* ، العدد 4 ، افريل: 1980.

12- جميل طاهر ، *آفاق التعاون العربي – الصين في مجال النفط والغاز الطبيعي حتى عام 2030 ، تحديات وفرص النفط والتعاون العربي* المجلد 34 ، العدد 124 ، شتاء 2008 .

13- مجدوب محمد ، تاليف حافظ برجاس ، الصراع الدولي على النفط العربي ، بسيان للنشر والتوزيع والاعلام، بيروت، 2000.

14- سيدي أحمد عبد القادر، الأوبك ماضيها ، حاضرها وأفاق تطورها ، ديوان المطبوعات الجامعية 1982.

15- عبد الرحيم أحمد ، الولايات المتحدة والمشرق العربي ، الكويت: عالم المعرفة ، 1990.

16- عبد الفضيل محمود ، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، الكويت ، عالم المعرفة ، 1990.

17- شومان نعيمة ، *صدمة النفط: التاريخ يعيد نفسه ، الشرق الأوسط* العدد 124 خريف 2006 شتاء 2007.

- **باللغة العربية:**

18-Giacom lucian oil and political economy in the international relation of the middle eas t 2008.

19- the euture of oil geology jarsmir and others international monetary f und 201

➢ **ثانيا : المذكرات**

20- مذكرة الليسانس ، *تحديات سونا طراك في السوق النفطية "إعداد محمد نسرين* ، تحت اشراف بن شعيب نصر الدين ، 2004-2005 ، ص 5.

21- collection Microsoft encarta 2006 « petrol

22- مذكرة ليسانس ، *منظمة الدول المصدرة للنفط* ، إعداد باكو أمحمد ، قريش محمد ، تحت إشراف جلطي غالم ، 2000-2001 ، ص 5.

➢ **ثالثا : الدوريات**

23- بيتر تراكيان ، الثاني : *نقطة التحول النفطي القادمة والتحديات التي يواجهها عالم يعتمد على الطاقة* ، ابو ظبي ، مركز الإمارات لدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2009.

24- خالد حنيفي علي ، النفط الافريقي بؤرة جديدة للتنافس الدولي ، السياسة العامة ، العدد (146) افريل 206.

25- مايكل كلير، الحروب على الموارد : *الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية*، ترجمة عدنان حسين، بيروت: دار الكتاب العربي، 2002.

26- جياكوميلشيان ، *سياسات الطاقة في الاتحاد الاوربي في كتاب المخاطر والغموض في اسواق الطاقة العالمية للمتغير* أبو ضبي م الاسمارات 2006 ، ص 147.

27- كولت تاجيل يورغ وفروعة لبنر وفراوكة ليز ، *نهاية عصر البترول : التدابير الضرورية لموازنة المستقبل* ، تر (عدنان عباس علي) الكويت، عالم المعرفة ، سبتمبر 2004 .

28- روجر هاورد، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة ، ترجمة مروان سعد الدين بيروت ، الدار العربية للعلوم ناشرون 2007.

29- دانيال بيرغن ، *لايزال النفط مسيطرا ، foreign policy* النسخة العربية سبتمبر أكتوبر 2009.

30- ريتشارد هايرنبورغ، سراب النفط والحرب ومصير المجتمعات الصناعية ، بيروت، الدار العربية للعلوم والنشر ، 2005.

31- جان بيار فافنيك ، آفاق الاستثمار لشركات النفط الأجنبية المخاطر والاتفاقات في النفط والغاز في الخليج العربي نحو ضمان الأمن الاقتصادي أبو ظبي

- **رابعا : المراجع الالكترونية**

-1, www.oapecorg.org/aeconf_papers -

-2www.onislam.net -

-3www.akhbar-alkhaleej.com -